وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الشادلي بن جديد
UniversitéchadliBendjedid-W.ElTarf
كلية –العلوم الاقتصادية ,العلوم التجارية و علوم التسيير
Des sciecesEconomique.commerciales et science de gestionFaculté

الرقم التسلسلي: السنة الجامعية 2018-2019

قسم : العلوم الاقتصادية.

مكرة مقدمة في اطار متطلبات نيل شهادة الماستر
تحت عنوان

البدائل التنموية للاقتصاد الجزائري في ظل تراجع اسعار النفط

تخصص :اقتصاد نقدي و بنكي

من اعداد الطلبة :
- سايح حكيم
- حفافصة ابراهيم

تحت اشراف:
سنوسي سعيدة

المقدمـــــــة

شهد العالم في العقود الأخيرة تغيرات كبيرة ومتسارعة انعكست على كافة نواحي الحياة، وفي إطارتحقيق المتطلبات والتوجهات الحديثة للتنافسية العالمية، عملت الدول والحكومات المتعاقبة على ضرورة الاهتمام بأساليب التنمية الشاملة والمستدامة والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال استغلال واستثمار الموارد المتاحة بهدف التنويع في قاعدتها الاقتصادية، فالتحديات التي تفرضها البيئة العالمية وانعكاساتها على المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و حتى الثقافية ، هذا بدوره ما دفع بالدول والحكومات إلى البحث عن الوسائل والأساليب الضرورية التّي تساعدها على إعادة هندسة أعمالها وتجديد نشاطها والاستغلال الأمثل لطاقتها ومواردها.

فمن منطلق وفرة الموارد التّي تحدد المقومات باختلاف مصادرها لدى الدول عامة، والنامية خصوصا نجد أن إستغلال هذه الأخيرة "الموارد" أحسن الاستغلال قد يغني الدول والحكومات عن اللجوء لأطراف خارجية، قد تكون عواقبها كارثية خاصة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي إذ لم تتعداها إلى المساس بالمقومات الأمنية والسياسية والقومية.

الجزائر وعلى غرار كافة الدول السائرة في طريق النمو، تمتلك من المؤهلات "البشرية والطبيعية" ما جعلها في مقدمة الدول الواعدة اقتصاديا، إذا ما أديرت هذه الأخيرة بعناية واستغلت برشاد.

لكنها وعلى الرغم من توفرها على كل المصادر المتجددة وغير المتجددة بقيت عاجزة عن دفع عجلة التنمية والنمو في ظل المحاولات الحثيثة والجادة في بعض الأحيان، والتي غلب على الكثير منها طابع الارتجالية حينا وقصور الرؤى الاستثمارية أحيانا أخرى.

وانطلاقا من عجز الدولة عن تحقيق التنمية والنّمو واعتمادها على قطاع واحد وعدم تنويعها لمصادر تمويلات اقتصادها ظل ومازال معرض للصدمات البترولية كالصدمة الراهنة مثل سنة 2016، كان لابد من إيجاد بدائل أخرى، إما في شكل طاقات بديلة متجددة أو التأهيل والنهوض بالقطاعات الناشئة ,الذّي ظل الحل الوحيد أمامها، في ظل

إمكانية نضوب الموارد البترولية أو ظهور بدائل طاقوية تغني عن البترول والغاز مستقبلا، وهو أمر وارد حسب العديد من الدراسات، لكن هذه القطاعات على شاكلة الزراعة والسياحة والصناعة وبهدف الوصول إلى تأهيلها وتطويرها لتكون بديلا استراتيجيا لقطاع المحروقات، لا بد من توفر أحجام ومبالغ مالية كافية لذلك وهذا باختلاف وتنوع أساليب التمويل سواءا كانت داخلية أم خارجية، داخلية متمثلة في الضرائب والرسوم والإدخارات الفردية والجماعية(مؤسسات) طوعية كانت أو إلزامية وإجبارية، وخارجية متمثلة في المعونات والاستثمارات الأجنبية والقروض الخارجية وما تحمله هذه الأخيرة من مخاطر جمة.

وفي ظل ضعف حلقة الادخار، التمويل والاستثمار والتأهيل كان لزاما كسر هذه الحلقة عن طريق اللجوء إلى المصادر الخارجية, التي قد تكون ذات تكلفة عالية أو أن تلجأ إلى استغلال الظروف التي أنتجتها العولمة مرهونة بضرورة تحرير الاقتصاد وتقليص آثار التقيد للسماح للبلد للاندماج في السوق العالمية الذّي يمكن أن يوفر لها قدرا مهما من الموارد التمويلية في صورة تدفقات رأس المال، باحثة عن الأرباح, لكن هذا النوع من التمويل بقدر ما هو حاجة ملحة وملاذا أخيرا، بقدر ما له من مخاطر وتبعات وآثار جانبية سلبية، تؤثر لا محال على اقتصاديات الدول المقترضة، بل وتتعداها إلى النواحي الإجتماعية وحتى الثقافية.

*** إشكالية الدراسة:**

و من خلال العرض السابق فان الاشكالية الرئيسية التي يتمحور عليها بحثنا هذا نطرحها على النحو التالي : " كيف تساهم البدائل التنموية المعول عليها في تنمية الاقتصاد الجزائري في ضل انخفاض اسعار النفط ؟.

و لتدقيق عملية البحث قسمنا الاشكالية الرئيسبية الى الاشكاليات الجزئية التالية :

- هي ماهي المراحل التنماوية التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال ؟
- ما هو الدور الذي لعبه النفط في الاقتصاد الجزائري الى غاية بدايت انخفاض الاسعار 1986؟
- كيف هو حال الاقتصاد الجزائري بعد انخفاض اسعار البترول -1986- الى غاية بداية الارتفاع لاسعاره -2004-؟
- في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية والعودة القوية للصدمة البترولية 2014 ، ما هي أنجع السبل للخروج من بوتقة تبعية الإقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات؟

*** فرضيات الدراسة:**

حتّى يتسنى الاجابة على الأسئلة الفرعية وجب طرح مجموعة من الفرضيات وإنطلاقا من الإشكالية الرئيسية، يمكن تقسيم فرضيات البحث كالآتي :

- الانضمة الاقتصادية (الاشتراكية و اقتصاد السوق) التي مر بها الاقتصاد الجزائري اثبتت فشلها في تطويره .
- الاعتماد الكلي للاقتصاد الجزائري على عائدات النفط لوحدها منذ الاستقلال حالت دون تحقيق الاهداف المرجوة – البحث عن مصادر تمويل اخر –

-الاعتماد على الزراعة و السياحة و الطاقات المتجددة بالاضافة الى المصدر التقليدي من شانهم ان يدفعوا عجلة النمو .

-* أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز الفرص والتحديات المتوفرة في الإقتصاد الجزائري و ذلك لتوفر فائض العوائد البترولية لكون الاقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي بإمتياز، كما تهدف الدراسة إلى :

- إبراز أهمية ومكانة قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري باعتباره ريعيا إلى حد كبير ومدى مساهمته في تحقيق بعض المؤشرات الإيجابية في الإقتصاد؛
- التركيز في الدراسة على أنه ومن بين أنجع الطرق التمويلية
- إستحداث وإنشاء آليات تمويلية تكون مصادرها داخلية وعدم اللجوء إلى الخارج لما يتضمنه هذا النوع من مخاطر؛
- التركيز على أن الصناديق السيادية أداة فعالة في تمويل إقتصاديات الدول.

*** أهمية الدراسة :**

نظرا للوضعية الإقتصادية والمالية التي تعيشها الجزائر، من تآكل إحتياطات الصرف في ظل إنخفاض أسعار البترول، التي أدت إلى إنهيار أصول "صندوق ضبط الإيرادات" هذا الأخير وبالرغم من تحقيقه معظم أهدافه، إلا أن التطرق والبحث عن آلية إستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات ظلت الشغل الشاغل، وذلك تبعا لطريقة تمويلية فعالة "في ظل عوائد الفوائض البترولية" تكون كفيلة للإستغناء عن التمويل الخارجي وما يتضمنه هذا النوع من مخاطر جمة، لذا فإنه من الأهمية تسليط الضوء على الفرص والتحديات قصد النهوض بالتنمية الإقتصادية، عن طريق بدائل إستراتيجية خارج قطاع المحروقات.

*** دوافع إختيار الموضوع:**

هناك مجموعة من الاعتبارات والأسباب التي دفعت إلى إختيار هذا الموضوع نذكر منها :

- دوافع موضوعية : تتمثل في :

اندراج الموضوع في التخصص (نقود ومالية)

حداثة الموضوع لأنه الشغل الشاغل لدى الكثير من الدوائر والحكومات وأصحاب الشأن.

الاهتمام الخاص بمواضيع قطاع المحروقات وآليات التمويل الدولية والمحلية ومدى فعالية كل منها بما يتضمنه من مخاطر؛ الاهتمام الخاص بصندوق ضبط الإيرادات ومدى إستوفاءه للأهداف المنشأ من أجلها وإمكانية إستحداث وتعديل الصندوق ليكون آلية إستثمارية فعالة.

- دوافع شخصية : أهمها يمكن في:

تنمية المعارف الشخصية في موضوع الاقتصاديات الريعية ومدى التحديات والفرص لإقلاع اقتصاديات هذه الأخيرة في ظل الموارد والمؤهلات المتاحة.

*** منهج الدراسة:**

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بالدراسة و للاجابة على الأسئلة المطروحة وكذا اختبار صحة الفرضيات، و لتبيان مكانة قطاع المحروقات على دواليب الإقتصاد الجزائري وأنه لا بديل عن تأهيل قطاعات نائشة تكون كفيلة للإستغناء الجزئي عن قطاع المحروقات, بألية تمويل ذات جدوى وفعالية, تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي ساعد على وصف الظاهرة وربط الأسباب بالنتائج وتحليل المعطيات والأرقام والاحتياطات من خلال الاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية الملائمة لتحليل مجموعة البيانات والمعلومات التي وردت في الدراسة.

*** صعوبات البحث :**

تكمن الصعوبات التي إعترضتنا في :

- قلة الدراسات التي تقدم تحليلا عميقا للمشاكل الهيكلية للإقتصاد الجزائري وخصوصا لتعدد الصدمات البترولية منذ سنة 1986 إلى يومنا هذا و عدم لاتفكير في بدائل تنموية و مستدامة للنهوظ بالاقتصاد الوطني.
- وجود تضارب في الإحصائيات في الكثير من الاحيان فضلا عن تأخر المؤسسات المعنية بإصدارها
- محدودية المراجع التي تعالج الإستراتيجيات البديلة لقطاع الطاقة

*** الدراسات السابقة:**

سنحاول فيما يلي استعراض أهم الدراسات والأبحاث التي تمكنا من الإطلاع عليها:

1- أجرى الباحث صالح صالحي ، محاولات التحول الإقتصادي نحوى إقتصاد السوق وتطبيق برامج التصحيح الهيكلي : نتائجه وآثاره، كلية العوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 2017- 2018 وقد حاول الباحث في إطار هذه الدراسة الإجابة

على الإشكالية التي تتعلق بـ: كيف يمكن للجزائر أن تحقق إقلاعها الاقتصادي في ظل التحديات المفروضة والفرص المتاحة في ظل الصدمات البترولية المتتالية من سنة 1986 إلى يومنا هذا ؟".

وقد تضمنت هذه الدراسة ؟ فصول، تناول الباحث في الفصل الأول نظرة عامة حول الإقتصاد الجزائري في ظل التوجه الإشتراكي وإقتصاد السوق بما في ذلك المخططات التنموية والإصلاحات التي مر بها الإقتصاد الوطني .

2- أما بالنسبة للفصل الثاني فقد تطرقت الباحثة : سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان 2009-2010 ، إلى دور البترول في تمويل الإقتصاد الجزائري من جهة وتحريك عجلته من جهة أخرى أي آثار البترول على الصناعة والزراعة وباقي القطاعات الأخرى.

3- و أما بالنسبة للفصل الثالث فقد توصل الباحث راتول أحمد، صناعات الطاقة المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئةً حالة مشروع ديزاتاكً من جامعة قاصدي مرباح بورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2016 ،من خلال هذه الدراسة إلى نتائج عديدة، من أهمها بالرغم من الدور الهام الذي لعبه البترول في تمويل الإقتصاد الجزائري إلا أن الصدمات النفطية أثبتت عدم الإعتماد عليه كمورد وحيد للتمويل والتفعيل من جهة وضرورة البحث عن مصادر تمويل أخرى للخروج من التبعية البترولية والإستدانة الخاريجية - نلفت الإنتباه للإهتمام بقطاع الفلاحة والصناعة والسياحة للنهوض بالإقتصاد الوطني بإعتبارهم مصدر تمويل غير ناضب على غرار البترول –

*** هيكل الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة، ولاختبار صحة الفرضيات المقدمة، قمنا بتقسيم هذه الدراسة بمضمونها إلى ثلاث فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، كل فصل ينقسم إلى مبحثين ، حيث اشتملت المقدمة على إشكالية الدراسة وفرضياتها، أهداف وأهمية البحث، منهج الدراسة وهيكلها بالإضافة إلى عرض الدراسات السابقة كما تضمنت الخاتمة الصعوبات التي واجهها الباحث.

في الفصل الأول تم إلقاء الضوء على نظرة عامة حول الإقتصاد الجزائري في ظل التوجه الإشتراكي وإقتصاد السوق بما في ذلك المخططات التنموية والإصلاحات التي مر بها الإقتصاد الوطني ، وتعرضنا في المبحث الأول من هذا الفصل المخططات التنموية، وفي المبحث الثاني تم التعرض بشيء من التفصيل إلى الْتصاد الجزائري في ظل التوجه الرأسمالي،

وفي الفصل الثاني تعرضنا إلى دور البترول في الإقتصاد الجزائري حيث تضمن المبحث الأول مكانة قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري ، أما في المبحث الثاني تعرضنا إلى الأزمات البترولية وتغير الأسعار .

وفي الفصل الأخير تطرقنا إلى البدائل المعول عليها لتنمية الإقتصاد الجزائري حيث تعرضنا في المبحث الأول إلى مجال الطاقة المتجددة – الطاقة الشمسية والنووية – أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى المجال السياحي والزراعي .

شهد العالم في العقود الأخيرة تغيرات كبيرة ومتسارعة انعكست على كافة نواحي الحياة، وفي إطارتحقيق المتطلبات والتوجهات الحديثة للتنافسية العالمية، عملت الدول والحكومات المتعاقبة على ضرورة الاهتمام بأساليب التنمية الشاملة والمستدامة والرفع من معدلات النمو الاقتصادي، وذلك من خلال استغلال واستثمار الموارد المتاحة بهدف التنويع في قاعدتها الاقتصادية، فالتحديات التي تفرضها البيئة العالمية وانعكاساتها على المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية و حتى الثقافية ، هذا بدوره ما دفع بالدول والحكومات إلى البحث عن الوسائل والأساليب الضرورية التّي تساعدها على إعادة هندسة أعمالها وتجديد نشاطها والاستغلال الأمثل لطاقتها ومواردها.

فمن منطلق وفرة الموارد التّي تحدد المقومات باختلاف مصادرها لدى الدول عامة، والنامية خصوصا نجد أن إستغلال هذه الأخيرة "الموارد" أحسن الاستغلال قد يغني الدول والحكومات عن اللجوء لأطراف خارجية، قد تكون عواقبها كارثية خاصة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي إذ لم تتعداها إلى المساس بالمقومات الأمنية والسياسية والقومية.

الجزائر وعلى غرار كافة الدول السائرة في طريق النمو، تمتلك من المؤهلات "البشرية والطبيعية" ما جعلها في مقدمة الدول الواعدة اقتصاديا، إذا ما أديرت هذه الأخيرة بعناية واستغلت برشاد.

لكنها وعلى الرغم من توفرها على كل المصادر المتجددة وغير المتجددة بقيت عاجزة عن دفع عجلة التنمية والنمو في ظل المحاولات الحثيثة والجادة في بعض الأحيان، والتي غلب على الكثير منها طابع الارتجالية حينا وقصور الرؤى الاستثمارية أحيانا أخرى.

وانطلاقا من عجز الدولة عن تحقيق التنمية والنّمو واعتمادها على قطاع واحد وعدم تنويعها لمصادر تمويلات اقتصادها ظل ومازال معرض للصدمات البترولية كالصدمة الراهنة مثل سنة 2016، كان لابد من إيجاد بدائل أخرى، إما في شكل طاقات بديلة متجددة أو التأهيل والنهوض بالقطاعات الناشئة ,الذّي ظل الحل الوحيد أمامها، في ظل

إمكانية نضوب الموارد البترولية أو ظهور بدائل طاقوية تغني عن البترول والغاز مستقبلا، وهو أمر وارد حسب العديد من الدراسات، لكن هذه القطاعات على شاكلة الزراعة والسياحة والصناعة وبهدف الوصول إلى تأهيلها وتطويرها لتكون بديلا استراتيجيا لقطاع المحروقات، لا بد من توفر أحجام ومبالغ مالية كافية لذلك وهذا باختلاف وتنوع أساليب التمويل سواءا كانت داخلية أم خارجية، داخلية متمثلة في الضرائب والرسوم والإدخارات الفردية والجماعية(مؤسسات) طوعية كانت أو إلزامية وإجبارية، وخارجية متمثلة في المعونات والاستثمارات الأجنبية والقروض الخارجية وما تحمله هذه الأخيرة من مخاطر جمة.

وفي ظل ضعف حلقة الادخار، التمويل والاستثمار والتأهيل كان لزاما كسر هذه الحلقة عن طريق اللجوء إلى المصادر الخارجية, التي قد تكون ذات تكلفة عالية أو أن تلجأ إلى استغلال الظروف التي أنتجتها العولمة مرهونة بضرورة تحرير الاقتصاد وتقليص آثار التقيد للسماح للبلد للاندماج في السوق العالمية الذّي يمكن أن يوفر لها قدرا مهما من الموارد التمويلية في صورة تدفقات رأس المال، باحثة عن الأرباح, لكن هذا النوع من التمويل بقدر ما هو حاجة ملحة وملاذا أخيرا، بقدر ما له من مخاطر وتبعات وآثار جانبية سلبية، تؤثر لا محال على اقتصاديات الدول المقترضة، بل وتتعداها إلى النواحي الإجتماعية وحتى الثقافية.

*** إشكالية الدراسة:**

و من خلال العرض السابق فان الاشكالية الرئيسية التي يتمحور عليها بحثنا هذا نطرحها على النحو التالي : " كيف تساهم البدائل التنموية المعول عليها في تنمية الاقتصاد الجزائري في ضل انخفاض اسعار النفط ؟.

و لتدقيق عملية البحث قسمنا الاشكالية الرئيسبية الى الاشكاليات الجزئية التالية :

- هي ماهي المراحل التنماوية التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال ؟
- ما هو الدور الذي لعبه النفط في الاقتصاد الجزائري الى غاية بدايت انخفاض الاسعار 1986؟
- كيف هو حال الاقتصاد الجزائري بعد انخفاض اسعار البترول -1986- الى غاية بداية الارتفاع لاسعاره -2004-؟
- في ظل التغيرات الاقتصادية العالمية والعودة القوية للصدمة البترولية 2014 ، ما هي أنجع السبل للخروج من بوتقة تبعية الإقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات؟

*** فرضيات الدراسة:**

حتّى يتسنى الاجابة على الأسئلة الفرعية وجب طرح مجموعة من الفرضيات وإنطلاقا من الإشكالية الرئيسية، يمكن تقسيم فرضيات البحث كالآتي :

- الانضمة الاقتصادية (الاشتراكية و اقتصاد السوق) التي مر بها الاقتصاد الجزائري اثبتت فشلها في تطويره .
- الاعتماد الكلي للاقتصاد الجزائري على عائدات النفط لوحدها منذ الاستقلال حالت دون تحقيق الاهداف المرجوة – البحث عن مصادر تمويل اخر –

-الاعتماد على الزراعة و السياحة و الطاقات المتجددة بالاضافة الى المصدر التقليدي من شانهم ان يدفعوا عجلة النمو .

-* أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى ابراز الفرص والتحديات المتوفرة في الإقتصاد الجزائري و ذلك لتوفر فائض العوائد البترولية لكون الاقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي بإمتياز، كما تهدف الدراسة إلى :

- إبراز أهمية ومكانة قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري باعتباره ريعيا إلى حد كبير ومدى مساهمته في تحقيق بعض المؤشرات الإيجابية في الإقتصاد؛
- التركيز في الدراسة على أنه ومن بين أنجع الطرق التمويلية
- إستحداث وإنشاء آليات تمويلية تكون مصادرها داخلية وعدم اللجوء إلى الخارج لما يتضمنه هذا النوع من مخاطر؛
- التركيز على أن الصناديق السيادية أداة فعالة في تمويل إقتصاديات الدول.

*** أهمية الدراسة :**

نظرا للوضعية الإقتصادية والمالية التي تعيشها الجزائر، من تآكل إحتياطات الصرف في ظل إنخفاض أسعار البترول، التي أدت إلى إنهيار أصول "صندوق ضبط الإيرادات" هذا الأخير وبالرغم من تحقيقه معظم أهدافه، إلا أن التطرق والبحث عن آلية إستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات ظلت الشغل الشاغل، وذلك تبعا لطريقة تمويلية فعالة "في ظل عوائد الفوائض البترولية" تكون كفيلة للإستغناء عن التمويل الخارجي وما يتضمنه هذا النوع من مخاطر جمة، لذا فإنه من الأهمية تسليط الضوء على الفرص والتحديات قصد النهوض بالتنمية الإقتصادية، عن طريق بدائل إستراتيجية خارج قطاع المحروقات.

*** دوافع إختيار الموضوع:**

هناك مجموعة من الاعتبارات والأسباب التي دفعت إلى إختيار هذا الموضوع نذكر منها :

- دوافع موضوعية : تتمثل في :

اندراج الموضوع في التخصص (نقود ومالية)

حداثة الموضوع لأنه الشغل الشاغل لدى الكثير من الدوائر والحكومات وأصحاب الشأن.

الاهتمام الخاص بمواضيع قطاع المحروقات وآليات التمويل الدولية والمحلية ومدى فعالية كل منها بما يتضمنه من مخاطر؛ الاهتمام الخاص بصندوق ضبط الإيرادات ومدى إستوفاءه للأهداف المنشأ من أجلها وإمكانية إستحداث وتعديل الصندوق ليكون آلية إستثمارية فعالة.

- دوافع شخصية : أهمها يمكن في:

تنمية المعارف الشخصية في موضوع الاقتصاديات الريعية ومدى التحديات والفرص لإقلاع اقتصاديات هذه الأخيرة في ظل الموارد والمؤهلات المتاحة.

*** منهج الدراسة:**

بغية الإلمام والإحاطة بمختلف الجوانب المتعلقة بالدراسة و للاجابة على الأسئلة المطروحة وكذا اختبار صحة الفرضيات، و لتبيان مكانة قطاع المحروقات على دواليب الإقتصاد الجزائري وأنه لا بديل عن تأهيل قطاعات نائشة تكون كفيلة للإستغناء الجزئي عن قطاع المحروقات, بألية تمويل ذات جدوى وفعالية, تم الاعتماد على المنهج الوصفي الذي ساعد على وصف الظاهرة وربط الأسباب بالنتائج وتحليل المعطيات والأرقام والاحتياطات من خلال الاستعانة بمجموعة من الأدوات الإحصائية الملائمة لتحليل مجموعة البيانات والمعلومات التي وردت في الدراسة.

*** صعوبات البحث :**

تكمن الصعوبات التي إعترضتنا في :

- قلة الدراسات التي تقدم تحليلا عميقا للمشاكل الهيكلية للإقتصاد الجزائري وخصوصا لتعدد الصدمات البترولية منذ سنة 1986 إلى يومنا هذا و عدم لاتفكير في بدائل تنموية و مستدامة للنهوظ بالاقتصاد الوطني.
- وجود تضارب في الإحصائيات في الكثير من الاحيان فضلا عن تأخر المؤسسات المعنية بإصدارها
- محدودية المراجع التي تعالج الإستراتيجيات البديلة لقطاع الطاقة

*** الدراسات السابقة:**

سنحاول فيما يلي استعراض أهم الدراسات والأبحاث التي تمكنا من الإطلاع عليها:

1- أجرى الباحث صالح صالحي ، محاولات التحول الإقتصادي نحوى إقتصاد السوق وتطبيق برامج التصحيح الهيكلي : نتائجه وآثاره، كلية العوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف 2017- 2018 وقد حاول الباحث في إطار هذه الدراسة الإجابة

على الإشكالية التي تتعلق بـ: كيف يمكن للجزائر أن تحقق إقلاعها الاقتصادي في ظل التحديات المفروضة والفرص المتاحة في ظل الصدمات البترولية المتتالية من سنة 1986 إلى يومنا هذا ؟".

وقد تضمنت هذه الدراسة ؟ فصول، تناول الباحث في الفصل الأول نظرة عامة حول الإقتصاد الجزائري في ظل التوجه الإشتراكي وإقتصاد السوق بما في ذلك المخططات التنموية والإصلاحات التي مر بها الإقتصاد الوطني .

2- أما بالنسبة للفصل الثاني فقد تطرقت الباحثة : سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية: دراسة حالة الجزائر مذكرة ماجستير، جامعة تلمسان 2009-2010 ، إلى دور البترول في تمويل الإقتصاد الجزائري من جهة وتحريك عجلته من جهة أخرى أي آثار البترول على الصناعة والزراعة وباقي القطاعات الأخرى.

3- و أما بالنسبة للفصل الثالث فقد توصل الباحث راتول أحمد، صناعات الطاقة المتجددة بألمانيا وتوجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين إمدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئةً حالة مشروع ديزاتاكً من جامعة قاصدي مرباح بورقلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سنة 2016 ،من خلال هذه الدراسة إلى نتائج عديدة، من أهمها بالرغم من الدور الهام الذي لعبه البترول في تمويل الإقتصاد الجزائري إلا أن الصدمات النفطية أثبتت عدم الإعتماد عليه كمورد وحيد للتمويل والتفعيل من جهة وضرورة البحث عن مصادر تمويل أخرى للخروج من التبعية البترولية والإستدانة الخاريجية - نلفت الإنتباه للإهتمام بقطاع الفلاحة والصناعة والسياحة للنهوض بالإقتصاد الوطني بإعتبارهم مصدر تمويل غير ناضب على غرار البترول –

*** هيكل الدراسة:**

للإجابة على الإشكالية المطروحة، ولاختبار صحة الفرضيات المقدمة، قمنا بتقسيم هذه الدراسة بمضمونها إلى ثلاث فصول بالإضافة إلى المقدمة والخاتمة، كل فصل ينقسم إلى مبحثين ، حيث اشتملت المقدمة على إشكالية الدراسة وفرضياتها، أهداف وأهمية البحث، منهج الدراسة وهيكلها بالإضافة إلى عرض الدراسات السابقة كما تضمنت الخاتمة الصعوبات التي واجهها الباحث.

في الفصل الأول تم إلقاء الضوء على نظرة عامة حول الإقتصاد الجزائري في ظل التوجه الإشتراكي وإقتصاد السوق بما في ذلك المخططات التنموية والإصلاحات التي مر بها الإقتصاد الوطني ، وتعرضنا في المبحث الأول من هذا الفصل المخططات التنموية، وفي المبحث الثاني تم التعرض بشيء من التفصيل إلى الْتصاد الجزائري في ظل التوجه الرأسمالي،

وفي الفصل الثاني تعرضنا إلى دور البترول في الإقتصاد الجزائري حيث تضمن المبحث الأول مكانة قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري ، أما في المبحث الثاني تعرضنا إلى الأزمات البترولية وتغير الأسعار .

وفي الفصل الأخير تطرقنا إلى البدائل المعول عليها لتنمية الإقتصاد الجزائري حيث تعرضنا في المبحث الأول إلى مجال الطاقة المتجددة – الطاقة الشمسية والنووية – أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى المجال السياحي والزراعي .

الفصل الأول:

نظرة عامة حول الاقتصاد الجزائري

تمهيد

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال تغيرات عدة، ساهمت بشكل كبير في تغير المفاهيم الإيديولوجية وكذا الإستراتيجية، وبالتالي تغيير القرارات و الأنظمة، فالواقع الحالي للتسيير في الاقتصاد الجزائري يحتم علينا الرجوع إلى الماضي لتفسير الوضعية المتواجد عليها حاليا، حيث مر الاقتصاد الوطني بمرحلتين هما: مرحلة التسيير الموجه للاقتصاد، ومرحلة التوجه إلى اقتصاد السوق. وفي هذا السياق يهدف هذا الفصل إلى تقديم نظرة عامة حول الاقتصاد الجزائري، من

خلال تسليط الضوء على مختلف المراحل التاريخية التي مر بها الاقتصاد الجزائري، وهذا من خلال التطرق للمباحث التالية :

- الاقتصاد الجزائري في ظل التوجه الإشتراكي
- الإقتصاد الجزائري في ظل التوجه الرأسمالي

المبحث الأول: الإقتصاد الجزائري في ظل التوجه الإشتراكي

المطلب الأول: برامج التنمية الإقتصادية

لقد كان الشغل الشاغل لدى السلطات الجزائرية في بداية مشروع التنمية الإقتصادية هو الإسراع في محو السياسة الإستعمارية التي مارسها الإستعمار الفرنسي طوال سنوات الإحتلال حيث إنتهجت المسار الإشتراكي في بداية الأمر[1]، ونتيجة لهذا النهج قامت بإصلاحات إقتصادية بالإعتماد على الموارد الذاتية. خلال فترة الثمانينات أدت بالضرورة بالتحول إلى إقتصاد السوق، وفي بداية التسعينيات قامت الجزائر بإصلاحات أخرى لكن هذه المرة بالإعتماد على المؤسسات المالية

1_ جمال الدين لعويسات،**التنمية الصناعية في الجزائر على ضوء دراسة قطاع الحديد والصلب 1968- 1978**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1986، ص40.

الدولية . ولتشهد بعد ذلك إطلاق برامج إستثمارية عمومية لإنعاش الأقتصاد الوطني تزامنا مع إرتفاع أسعار النفط وكانت البداية بوضع مخططات تنموية وهي كالأتي:

I. المخطط التنموي من1967-1977

أ- مرحلة بناء الدولة: المخطط التجريبي 1967-1969:

تعتبر الخطة الثلاثية أول محاولة للتخطيط الجزائري وكانت المهمة الأساسية لهذه الخطة هي إعداد المقدمة الضرورية للخطة الرباعية الأولى أي أنها كانت محاولة بعض الإتجاهات في إيطار إستراتيجية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية في السنوات التالية 1970 -1973 وكانت أهداف هذه الخطة تتظمن إنشاء قاعدة لنهظة إقتصادية وإجتماعية وثقافية ضرورية لتلبية حاجيات المواطنين على أحسن وجه.

سجلت هذه الفترة مجهودات بذلتها الدولة من أجل البناء والتشييد وقد خصصت لهذا المخطط أكثر من 11 مليار دج من أجل تحقيق هذا الأخير، حيث كانت الصناعة قد إستحوذت على أكثر من 56 % من مجموع الإشمارات وحضى فيها قطاع المحروقات بحصة الأسد بنسبة 50 % من مجموع الإستثمارات .[1]

والجدول التالي يوضح تطور الإنفاق العام في مجال الإستثمار خلال الفترة 1963 -1969 :

جدول رقم (1-1) :تطور الإنفاق العام في مجال الإستثمار خلال الفترة 1963 -1969:

السنوات	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الإستثمار الإجمالي	645	1001	850	1452	1693	3174	425.7
نسبة الصناعة من مبلغ الإستثمار%	13.4	13	18.7	25.4	47.1	55.3	51.7

[1] Doucument algèrie , , **la commission interministèrielle** 2013,pp 17-18

SOURCE : M.ecoment indèpendance polique et libation èconomique ena /op/ pvg 1986

من الجدول يتضح أن هذا المخطط يعتبر إنفجارا في مجال التنمية الذي كان مقدما للفترة ما قبل 1966، ومما سبق يمكن القول إن الإنفاق العام قد كان مقسم على عدة قطاعات .

ب- المخطط الرباعي الأول 1970-1973:

كانت أهداف هذا المخطط تتطابق مع إستراتيجية التنمية الإجتماعية والإقتصادية التي ركزت إهتماماتها حول مسألة القضاء على البطالة نهائيا وكذلك سوء التشغيل في إطار عملية تصنيع البلاد، كما تتمثل غاية هذا المخطط في تكثيف وتعزيز بناء إقتصاد إشتراكي مستقل، وهو يرمي بالتالي إلى تحويل الموارد الزراعية والمنجمية في سياق عملية تصنيع متكاملة وعصرية، وتم تحديد نسبة النمو السنوي بـ 9%، وعرفت هذه الفترة بفترة تأميم المحروقات وفترة الثورة الزراعية وتطبيق التسيير الإشتراكي للعمال، كذلك تطبيق سياسة صناعية جديدة ترتكز على نموذج الصناعة المصنعة، إذ تم تخصيص ملف يتجاوز 63 مليار دينار جزائري لهذا الغرض،ووزعت حصته في مجال الإستثمار على الشكل الذي يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (1-2) : الإنفاق العام حسب مختلف القطاعات خلال الفترة 1970-1973

الإنفاق العام حسب مختلف القطاعات خلال الفترة 1970-1973						
الفترة 70-73	**الفلاحة**	**الصناعة**	**قطاعات اخرى**	**المجموع**		
المبلغ م د	4.35	20.80	11.15	36.3		
النسبة %	12	57.3	30.7	100		
الإنفاق الإستثماري في قطاع المحروقات خلال الفترة 1967-1973						
السنوات	1967	1970	1971	1972	1973	المعدل 73-70
المحروقات م د	53.2	49.3	50	43.6	40.5	45.85

SOURCE : www.ons.dz /Algèrie en quelque chiffre 1980

من خلال الجدول يتضح أن معظم الإنفاق الإستثماري لقطاع الصناعة كان موجها غالبا في قطاع المحروقات وقد إحتلت حصة الأسد بلغت أكثر من 45 %.[1]

ج- المخطط الرباعي الثاني 1974-1977:

تعتبر الأهداف العامة لهذا المخطط مماثلة لأهداف المخططات السابقة مع تركيز أكثر على رفع الإنتاج وتوزيع التنمية عبر مختلف أنحاء الوطن، إذ واصلت الدولة التنمية الشاملة عبر المخطط

الإنفاق العام حسب مختلف القطاعات خلال الفترة 1970-1973				
الفترة 74-77	**الفلاحة**	**الصناعة**	**قطاعات أخرى**	**المجموع**
المبلغ (م دينار)	8.9	74.17	38.2	36.3
النسبة%	7.3	61.1	31.6	100

الرباعي الثاني الذي خصص له مبلغ مالي قدر بـ 110.22 مليار دينار وخلاله واصلت الدولة دعمها للقطاع الصناعي وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (1-3) : الإنقاق الإستثماري حسب مختلف القطاعات خلال الفترة 1974-1977

المصدر: جمال الدين لعويسات، مرجع سبق ذكره، ص40

ومن الجدول يتضح أن قطاع الصناعة حضي بإهتمام كبير حيث أعطيت الأهمية للمحروقات في حين تبقى القطاعات الأخرى تحضى بنسب ضئيلة فقطاع الفلاحة بلغت نسبته 7.3%، في حين قدرت نسبة القطاعات الأخرى بـ 31.6%.

لقد تبين من خلال المخططات السابقة هو أن الإنجزات الحقيقية كانت بمعدلات تختلف عن التوقعات وهذا راجع إلى تعميم إرتفاع الأسعار في جميع البرامج الإستثمارية وهو ما أدى إلى

[1] جمال الدين لعويسات ، مرجع سبق ذكره، ص40.

ظهور سلسلة كبيرة من إعادة تقييم المشاريع، هذا التقييم أصبح أمرا ضروريا لا يمكن إهماله بالنسبة للنتائج المحصل عليها في مجال النفقات، وظهور بعض العراقيل في مجال التخطيط كبقاء عدة إنجازات من مخطط إلى آخر، حيث قارب مجموع الإستثمارات التي عجز عن إنجازها سنة 1978 حوالي 210 مليار دج وهذا ما يؤكد ضعف الإقتصاد الجزائري على إستيعاب الإستثمارات المخططة.[1]

II. المخطط التكميلي للتنمية من1978 -1979

يعتبر هذا المخطط تكملة للمخطط السابق حيث تم فيه إعطاء الأولوية للصناعة الثقيلة بهدف إنتاج سلع إنتاجية لمختلف القطاعات، بغية تحقيق الإستقلال الإقتصادي في المدى الطويل. إن هذه النتيجة يبرزها نصيب القطاع العام من الناتج الوطني الخام PNB، حيث حقق 65.42 % سنة 1978 مقابل 30.07% سنة 1969 .[2]

المطلب الثـــاني: برامج التنمية الإقتصادية في ظل تغير سياسة التنمية

تضمنت السياسات التنموية في هذه الفترة إجراءات إصلاحية و المعبر عنها في هذين المخططين هو الإعلان عن إصلاحات لتحسين التسيير الاقتصادي في القطاع العام بواسطة إعادة الهيكلة وإعطاء الاستقلالية لهذه المؤسسات و تشجيع للقطاع الخاص وكانت البداية بالمخطط الخماسي الأول.

I. المخطط الخماسي الأول 1980-1984

أولت السياسة الاستثمارية للخماسي الأول المزيد من الاهتمام لقطاع الفلاحة و الري و قطاع الهياكل السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، بزيادة حجم الاستثمارات العمومية مع بقاء الاستثمار

[1] بلال موزاي، **الإستثمار والتنمية الإقتصادية: تجربة الجزائر**، مذكرة ماجستيرا **غير منشورة**، كلية العلوم الإقتصادي،جامعة الجزائر،الجزائر، 2003 ، ص30.

[2] كربالي بغداد، **نظرة عامة على التحولات الإقتصادية في الجزائر**، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد الثامن، جانفي 2005، ص 20

في قطاع الصناعة من أوليات التنمية بالجزائر و في ظل الإمكانيات المالية المتاحة تم تحديد الاستثمارات التقديرية للمخطط بـــ40.096 مليار دج.[1]

II. المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 :

يعتبر المخطط الخماسي الثاني طموحا في أهدافه و برامجه الاستثمارية لاهتمامه بالتنظيم والتسيير ومعالجة الاختلال, في التوازن بين العرض والطلب فيما يخص المنتجات الاستهلاكية والتكامل بين القطاعات الاقتصادية وإعطائه الأولوية لتنظيم الاقتصاد الوطني و قد بلغت تكاليف برامجه الاستثمارية حوالي 828.38 مليار دج.

لكن بالرغم من هذه الاعتمادات المالية المخصصة لم يستطع المخطط الخماسي الثاني تحقيق أهدافه, فقد بلغت استثماراته الفعلية حوالي 370.5 مليار دج وهذا بسبب ندرة الموارد المالية ابتداءا من سنة 1986 التي ترتب عنها عدم القدرة على مواصلة التمويل، حيث أنه وبسبب الأزمة البترولية سنة 1986 عرف الاقتصاد الوطني تدهورا مستمرا, أدى إلى قيام السلطات العمومية بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية الذاتية لمعالجة مختلف أنواع الاختلالات الداخلية ومنها: [2]

- إعادة هيكلة المؤسسة العمومية **(80-87)**: في ظل هذا الوضع جاء المرسوم 80-240 المؤرخ في 14 اكتوبر 1980 المتعلق بعملية هيكلة المؤسسات لتفكيك هياكل القطاع العام والوحدات الاقتصادية الضخمة التابعة للدولة, لدفعها لتحقيق فائض يمكنها من تمويل ذاتها لنشاطها وذلك من خلال اعادة الهيكلة العضوية والمالية ؛
- استقلالية المؤسسات العمومية **1988:** انطلاقا من الازمة الاقتصادية التي شهدتها الجزائر سنة 1986 والتي أدت الى تفاقم الديون الخارجية، جاء القانون التوجيهي للمؤسسات رقم

[1] محمد بلقاسم و حسن بهلول،**سياسة تخطيط التنمية و إعادة مسارها**، الجزء الثاني،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2003،ص15.

[2] محمد بلقاسم حسن بهلول،**سياسة تخطيط التنمية واعادة مسارها**، مرجع سبق ذكره ، ص140.

88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات حيث يقوم على مبدأ اعطاء المؤسسة قانون اساسيا وشكلا جديدا، يمكنها من اخذ فردية المبادرة وحرية التسيير من اجل استغلال طاقتها الانتاجية ؛

- استراتجية التنمية في ظل اقتصاد السوق: تميزت بداية التسعينيات بتردي الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي أدت إلى ظهور بعض المؤشرات الاقتصادية السلبية التي عكست واقع الاقتصاد الوطني حيث تم تنفيذ بعض الاصلاحات للاستنجاد بصندوق النقد الدولي للبنك وفيما يلي عرض لأهمها:[1]

❖ برنـامج الاستقرار الاقتصادي:

تم تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي خلال الفتر ة الممتدة من 01 افريل 1994 الى 31 مارس 1995 وتم وضع مجموعة من الاهداف:

- ✓ تخفيض عجز ميزانية الدولة التي تعاني منها ؛
- ✓ تحرير المبادلات التجارية الخارجية ؛
- ✓ استعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض عبء الديون الخارجية ؛
- ✓ تقليص الكتلة النقدية وتخفيض سعر صرف الدينار بنسبة 40.17%.

❖ برنامج التعديل الهيكلي:

ويركز هذا البرنامج على تصحيح هيكل الانتاج وادارة جانب العرض, من خلال اصلاح السياسات السعرية وتحرير التجارة الدولية وتحرير الاستثمار وتحرير اسواق العمل فضلا عن اعادة توزيع الادوار بين القطاع العام والقطاع الخاص من خلال ما يسمى بالخصخصة وذلك من خلال الفترة 22 ماي 1995 الى غاية 21 ماي 1998 ظهرت مؤشرات ايجابية على مستوى الاقتصاد الكلي خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي كان من اهمها :

[1] علي بن بلعزوز،**انعكاس الصلاحات الاقتصادية في الجزائر** ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد 30، 2003 ، ص 20.

- ✓ واصل معدل التضخم انخفاضه خلال سنتي 1996 -1997 حيث بلغت النسبة على التوالي 18.7% و5.7% بالمقارنة مع سنة 1995م التي كانت تقدر 29.8% ؛
- ✓ تراجع حجم الديون الخارجية الى 30.26 مليار دولار سنة 1998م مقابل 33.65 مليار دولار و32.6 مليار دولار خلال سنتي 1996 و1997 على التوالي ؛
- ✓ نتاقص عجز الميزانية العمومية الذي بلع 1.4 % من الناتج المحلي الاجمالي ليتحول الى فائض في سنة 1996 و1997 قدره 03 % و01.3% على التوالي ؛
- ✓ بدأ احتياطي الصرف في التزايد منذ1994 ليصل الى 8.7 مليار دولار سنة 1998 والذي كان اقل من 02 مليار دولار خلال الثمان سنوات التي سبقته.

❖ **سياسة الإنعاش الاقتصادي:**

من اجل نمو اقتصادي واجتماعي دائم وفعال كان لابد للدولة الجزائرية تخصيص موارد مالية مناسبة من اجل بعث النمو في مناطق واسعة من البلاد وفي هذا السياق قررت الحكومة تطبيق برنامج استثماري للانعاش الاقتصادي خلال الفترة 2001 -2004 ثم تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005 - 2009 ثم البرنامج الخماسي 2010-2014

لاعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية في البلاد ؛

- **برنامج دعم الانعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004:** دار محتوى هذا البرنامج حول خلق دينامكية للاقتصاد باعادة الاعتبار للهياكل القاعدية والمزيد بالاهتمام للتنمية المحلية والبشرية وتطوير قطاع الفلاحة والصيد البحري حيث يهدف البرنامج الى تحقيق ثلاث اهداف رئيسية هي: [1]
  - ✓ الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة.
  - ✓ توفير مناصب الشغل والحد من البطالة .
  - ✓ تحقيق التوازن الجهوي واعادة انعاش الاقتصاد الوطني .

[1] - الأخضر قاسمي، **أثر الصادرات الغير نفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر**، دراسة مستقبلية حول تنويع الإقتصاد الجزائري، مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة، 2013-2014، ص38.

تزامن هذا البرنامج مع ارتفاع أسعار النفط اذ بلغ سعر البرميل 28.9 دولار لسنة 2000 مما أدى إلى زيادة العائدات النفطية التي سمحت بانتهاج سياسة تعتمد على التوسع في الانفاق لتحفيز الاقتصاد(جدول مقومات برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004).

- **البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي** 2005-2009:

جاء هذا البرنامج الطموح لمواصلة دعم النمو الاقتصادي واستكمال المشاريع الكبرى التي سبق اقرارها خلال الفترة 2004 -2004 مايميز البرنامج انه تدعم ببرامج خاصة لصالح ولايات الجنوب بقيمة 432 مليار دج و ولايات الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج فتكلفة عمليات التنمية خلال المدة 2005 -2009 ما يقارب 17500 مليار دج ويهدف البرنامج إلى:[1]

مواصلة المنشاءات القاعدية الاساسية وتحسين الخدمات العمومية ؛

تحسين التنمية البشرية ؛

تحسين مستوى معيشة الافراد ؛

دعم تنمية الاقتصاد الوطني ؛

تشجيع انشاء مناصب العمل.

جدول رقم 1-4: توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو حسب كل باب بمليار دج

البرنامج	القيمة المالية للبرنامج	%من إجمالي البرنامج
برنامج تحسين ظروف المعيشة للسكان - السكن - التربية،التعليم العالي، التكوين	9903 3700 1898 619	45.42

[1] الأخضر القاسمي، **أثر الصادرات الغير نفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر**، دراسة مستقبلية حول تنويع الإقتصاد الجزائري،مرجع سبق ذكره ص 39.

المهني -الصحة -تحسين الخدمة العمومية	1800 1886	
برنامج تطوير الهياكل القاعدية - قطاع الاشغال العمومية والنقل - قطاع المياه - قطاع التهيئة العمرانية	5300 2000 1000 200	16.05
برنامج دعم التنمية الإقتصادية -الفلاحة -دعم القطاع الصناعي العمومي - دعم المؤسسات والمتوسطة والتشغيل	5300 2000 1000 200	16.05

المصدر : البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي(2005-2009) ص ص 6

7. على الموقع:

p://www.prmierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/textereference/texteessentiels/progcroibilan/progcr ois.

ومن الجدول رقم1-4 نستنتج أن: هذا البرنامج قد حقق معدلات نمو مرتفعة خارج المحروقات ومعدلات نمو منخفضة في قطاع المحروقات بعد تراجع اسعار النفط نتيجة انخفاض الطلب عليه من جهة وإ نخفاض حصة الجزائر من الانتاج 2007بعد بداية الازمة المالية العالمية اواخر لاسباب تتعلق بمنظمة الاوبيك من جهة أخرى.

المبحث الثـانـي: الإقتصاد الجزائري في ظل التوجه الرأسمالي

تميزت بداية التسعينات بتردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي أدت ظهور بعض المؤشرات الاقتصادية السلبية، حيث تم تنفيذ بعض الإصلاحات للاستنجاد بصندوق النقد الدولي للبنك و فيما يلي عرض لأهم السياسات التنموية في تلك الفترة:[1]

1 علي بن بلغروز، **انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، 2003، عدد30، ص 20.

1- برنامج الاستقرار الاقتصادي : تم تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 01 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995 و تم وضع مجموعة من الأهداف:

- تخفيض عجز ميزانية الدولة التي تعاني منها.

- تحرير المبادلات التجارية الخارجية.

- استعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض عدة ديون خارجية.

2- برنامج التعديل الهيكلي: و يركز هذا البرنامج على تصحيح هيكل الإنتاج و إدارة جانب العرض من خلال إصلاح السياسات و تحرير التجارة الدولية و تحرير الاستثمار و تحرير أسواق العمل فضلا عن إعادة توزيع الأدوار بين القطاع العام و القطاع الخاص من خلال ما يسمى بالخصخصة.

3- سياسة الإنعاش الاقتصادي: من أجل نمو اقتصادي و اجتماعي دائم و فعال كان لابد للدولة الجزائرية تخصيص موارد مالية مناسبة من أجل بعث النمو في مناطق واسعة من البلاد و في هذا السياق قررت الحكومة تطبيق برنامج استثماري للإنعاش الاقتصادي تم تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي تم البرنامج الخماسي لإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية في البلاد.[1]

المطلب الأول: التحولات الإقتصادية في الإقتصاد الجزائري

ظهرت الحاجة إلى إعادة تصور البناء الاقتصادي وهيكلته مما يجعله متكيفا مع ظروف الأزمة أولا ومعالج لها ثانيا ومن ثمة دفعا لعملية التنمية في اتجاهها الصحيح، و قد بدأت الدولة التخلى عن إدارتها الشمولية للاقتصاد وتغيير دورها في ما يتناسب مع التوجه إلى الاقتصاد الليبرالي ومن ثم تفعيل قوى السوق وذلك عن طريق جملة من المبادئ والقو اعد لنظام اقتصاد

[1] شرفاوي حاج عبو،: **الأداء الاجتماعي و الإصلاحات الاقتصادية**، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، الجزائر، 20-21أفريل2004، ص 72.

السوق نذكر منها: المصلحة الذاتية: هي أهم مبدأ ترتكز عليه الرأسمالية وهي حق الملكية الفردية لوسائل الإنتاج ؛

الحرية الاقتصادية: ويقصد بها أن يتعامل الفرد مع من يشاء ومع من يريد في أي وقت ؛

* المنافسة والمبادرة الحرة: إن المنافسة تسمح بالديناميكية وهي تمارس على المستويين الدولي والوطني, حيث تعرض رجال الأعمال و المؤسسات إلى منافسة دولية متكافئة أما المبادرة فتسمح بالتفتح
و الارتقاء و تنمي قدرات الإبداع.

حيث كانت الدولة الجزائرية تبحث عن الكفاءة والفعالية كأحد الثوابت وذلك بإدخال الاقتصاد الوطني في السوق الدولية, ولتحفيز ذلك يجب المرور أولا عبر محاربة التضخم و التحكم في الكتلة النقدية وامتصاص عدم التوازن السلبي في ميزانية الدولة وتحديد دورها في الظروف الجيدة والقيام بإصلاحات في القطاع العمومي.[1]

وللتحولات الإقتصادية عدة عوامل ومظاهر نذكر منها:

أ)- عوامل التحول :

- فشل التنمية في ظل النظام الاشتراكي
- تدهور المستوى المعيشي للمواطن ونقص الخدمات
- اختلال التوازنات الاقتصادية الكبرى خاصة مع التراجع الحاد في أسعار المحروقات وتراجع المداخيل الجزائرية من العملة الصعبة
- التحولات الاقتصادية العالمية بعد انهيار المعسكر الشيوعي

ب)- مظاهر التحول :

- تحول دور الدولة من منتج إلى منظم وموجه للحياة الاقتصادية مع احتكار القطاعات الإستراتيجية

[1] علي كساب، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية وتأهيلها**، ملتقى كلية العوم الإقتصادية وعلوم التسيير، المعهد الإسلامي للبحوث وتدريب، 25-26 ماي 2003، ص ص 07 و08 .

- فسح المجال أمام القطاع الخاص وتشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي
- تحرير التجارة الخارجية ورفع احتكار الدولة لها
- التركيز على الصناعات الخفيفة والاستهلاكية
- الانفتاح على السوق العالمي لتنويع مناطق التبادل التجاري
- توقيع اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوربي والسعي للانضمام للمنظمة العالمية للتجارة [1]

المطلب الثاني: أهم الإصلاحات في الجزائر:

بعد الصدمة النفطية العكسية في سنة 1986 انخفظت عائدات الصادرات النفطية للجزائر بحوالي 50%، وتدهورت التوازنات الاقتصادية الكلية، حيث وصل عجز االميزانية إلى رقم قياسي بنسبة 13,7% من إجمالي الناتج المحلي في سنة 1988، وقد لجأت الحكومة إلى الإصدار النقدي والتمويل الخارجي لمواجهة العجز المالي ، في الوقت الذي بدأت القروض الخارجية تتراكم حيث ارتفعت نسبة الدين االخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي من 30% في 1985 إلى 41% في 1988، كما قفزت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات من 35% إلى 78% خلال نفس الفترة بسبب قصر آجال الاستحقاق، وهذا ما دفع الحكومة إلى إتباع سياسة تقشفية نتج عنها أزمة السلع االمفقودة في السوق.

نتيجة لكل ما سبق دخلت الجزائر في مفاوضات مباشرة مع صندوق النقد الدولي للحصول على قروض لأجل تخفيف حدة العجز في الميزان التجاري، ونتج عن تلك المفاوضات إبرام اتفاقية Standby مع الصندوق بتاريخ 30 ماي 1989 التي نصت على ضرورة ترشيد السياسة النقدية وتخفيض تدريجي لقيمة العملة الوطنية، والتخلص من عجز الميزانية، وإضفاء نوع من المرونة على الأسعار، والعمل على تحرير تدريجي للتجارة الخارجية.

وفي مارس 1989، أرسل وزير المالية الجزائري للمدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي رسالة الرغبة التي أكدت فيها الحكومة الجزائرية على التزامها بالتحولات الليبيرالية التي ترتكز على برنامج الصندوق، حيث أكدت على: "المضي في عملية اللامركزية الاقتصادية تدريجيا، وخلق البيئة التي تمكن من اتخاذ القرار على أساس المسؤولية المالية والربحية، والاعتماد الكبير على

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى سياسات الاقتصادية الكلية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص56.

ميكانيزم الأسعار بما في ذلك سياسة سعر الصرف". وقد تعهدت الحكومة الجزائري بتنفيذ برنامج التكييف والاستقرار في الاتفاقيات التي أبرمتها مع صندوق النقد الدولي، حيث كان الاتفاق الأول في 30 ماي 1989 ومن خلاله بدأت أول خطوات تحرير التجارة الخارجية والمدفوعات بإلغاء التخصيص المركزي للنقد الأجنبي، وإلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية، وبدأ الاعتماد على آليات العرض والطلب في تحديد أسعار الفائدة وأسعار الصرف، كما تم تقليص تشكيلة السلع التي تحدد الدولة أسعارها، وبدأت إجراءات منح الاستقلالية القانونية لخمس بنوك تجارية.[1]

وكان الاتفاق الثاني مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في جوان 1991، وجاء ليستكمل تطبيق برنامج التعديل في معظم المجالات، كإعطاء الاستقلالية الكاملة للمؤسسات في إتخاذ القرارات المالية والإدارية على أساس قواعد السوق ومؤشرات الربحية الاقتصادية والمالية وحرية تحديد الأسعار وتقليص دور خزينة الدولة في تمويل عجز تلك المؤسسات، بالإضافة إلى إتخاذ إجراءات لإصلاح نظام الأجور وتغيير سياسة الإعانات ونظم الدعم وإلغاء التمييز بين القطاع الخاص والعام فيما يتعلق بأسعار الفائدة والقروض، كما توقفت الدولة عن التمويل المباشر للبناء السكني، ومكنت القطاع الخاص من المشاركة في التجارة الخارجية[2]

وفي عام 1994 توجهت الحكومة الجزائرية إلى نادي باريس بغرض إعادة جدولة الديون، حيث اتفق ممثل والدول الدائنة على تقديم مساعدات للجزائر نظرا لإجراءات الإصلاح المهمة التي تعهدت بإتخاذها. وتمثل الديون القابلة لإعادة الدولة لدى نادي باريس الديون العمومية المتوسطة والطويلة الأجل الممنوحة من طرف الدول أو المؤسسات الرسمية التابعة للحكومات أو المؤسسات الدولية.[3] كما تقدمت الجزائر بصفة رسمية بطلب إعادة جدولة للديون الخاصة في أكتوبر 1994 لدى نادي لندن.[2]

1 جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والإسترتيجيات البديلة**- دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب-، أطروحة شهادة دكتوراه غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2017، ص 138.
2 جميلة معلم، **تجارب التنمية في الدول المغاربية والإسترتيجيات البديلة**- دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب-، مرجع سبق ذكره، ص 138.

كما تميزت كذلك سنوات التسعينات بتردي الأوضاع الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي أدت ظهور بعض المؤشرات الاقتصادية السلبية، حيث تم تنفيذ بعض الإصلاحات للاستنجاد بصندوق النقد الدولي للبنك و فيما يلي عرض لأهم السياسات التنموية في تلك الفترة:[1]

- ✓ **برنامج الاستقرار الاقتصادي** : تم تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة الممتدة من 01 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995 و تم وضع مجموعة من الأهداف:

- تخفيض عجز ميزانية الدولة التي تعاني منها.

- تحرير المبادلات التجارية الخارجية.

- استعادة التوازن في ميزان المدفوعات عن طريق تخفيض عدة ديون خارجية.

- ✓ **برنامج التعديل الهيكلي:** لقد قامت الجزائر بسلسلة من الإصلاحات الهيكلية تتعلق بالميادين التالية:
  - إصلاح وتعديل سعر الصرف.
  - تحرير التجارة والمدفوعات.
  - تحرير الأسعار وإلغاء الدعم وإزالة الظوابط على الهوامش الربحية.
  - إصلاح وخوصصة المؤسسات العامة وتنمية القطاع الخاص.
  - إصلاح السياسة النقدية والسياسة المالية.
  - الإصلاحات المتعلقة بالقضايا الإجتماعية كإعتماد خطة التأمين على البطالة وخطة الخدمة العامة.
  - الإصلاحات المتعلقة بسوق العمل و حركياته.
  - الإصلاحات المتعلقة بالقطاع الزراعي وخاصة المتعلقة بإلغاء الدعم وإصلاح نظام الملكية.

[1] علي بن بلغروز، **انعكاسات الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، 2003، عدد30،ص 20.

- الإصلاحات الخاصة بقطاع السكن والعمران ومنها المتعلقة بتنظيم السوق العقارية وتشجييع القطاع الخاص وإنشاء الآليات المؤسسية لتمويل القروض العقارية وآلياتها.
- االإصلاحات المتعلقة بحماية البيئة والمحيط.

إن جميع هذه الإصلالحات تمت تحت مراقبة ومتابعة مباشرة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهي تدخل في إيطار تحويل نظامي شامل.[1]

- ✓ **سياسة الإنعاش الاقتصادي: من** أجل نمو اقتصادي و اجتماعي دائم و فعال كان لابد للدولة الجزائرية تخصيص موارد مالية مناسبة من أجل بعث النمو في مناطق واسعة من البلاد و في هذا السياق قررت الحكومة تطبيق برنامج استثماري للإنعاش الاقتصادي تم تلاه البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي تم البرنامج الخماسي لإعادة انطلاق النشاطات الاقتصادية في البلاد، تجسدت هذه السياسات فيما يلي:

أ- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004: دار محتوى هذا البرنامج حول خلق ديناميكية للاقتصاد، بإعادة الاعتبار للهياكل القاعدية، و المزيد بالاهتمام بالتنمية المحلية و البشرية ،و تطوير قطاع الفلاحة و الصيد البحري ،حيث يهدف هذا البرنامج الى تحقيق ثلاث اهداف رئيسية هي:[2]

- الحد من الفخر و تحسين مستوى المعيشة.

- توفير مناصب الشغل و الحد من البطالة.

- تحقيق التوازن الجهوي و إعادة إنعاش الاقتصاد الوطني.

تزامن هذا البرنامج مع ارتفاع أسعار النفط، إذ بلغ سعر البرميل 28.9 دولار لسنة 2000،مما أدى إلى زيادة العائدات النفطية، التي سمحت بانتهاج سياسة تعتمد على التوسع في الإنفاق لتحفيز الاقتصاد.

[1] صالح صالحي، **محاولات التحول نحو إقتصاد السوق وتطبيق برامج التصحيح الهيكلي: نائجه وآثاره**، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، 2018 ، ص03.

[2] شرفاوي حاج عبو، **الأداء الاجتماعي و الإصلاحات الاقتصادية**، الملتقى الوطني حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية، المركز الجامعي بشار، الجزائر. ، (21-20أفريل2004).

ب- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009 : جاء هذا البرنامج الطموح لمواصلة دعم النمو الاقتصادي و استكمال المشاريع الكبرى التي سبق إقرارها خلال الفترة 2004-2009 ما يميز البرنامج انه تدعم ببرامج خاصة لصالح ولايات الجنوب بقيمة 432 مليار دج و ولايات الهضاب العليا بقيمة 668 مليار دج و تكملة عمليات التنمية خلال المدة 2005-2009 ما يقارب 17500مليار دج و يهدف البرنامج إلى:[1]

- مواصلة إنشاءات القاعدية الأساسية و تحسن الخدمات العمومية.
- تحسين التنمية البشرية.
- تحسين مستوى معيشة الأفراد.
- دعم تنمية الاقتصاد الوطني.
- تشجيع إنشاء مناصب العمل .

نستنتج أن هذا البرنامج قد حقق معدلات نمو مرتفعة خارج المحروقات و معدلات نمو منخفضة في قطاع المحروقات بعد تراجع أسعار النفط نتيجة انخفاض الطلب عليه بعد بداية الأزمة المالية العالمية أواخر سنة 2007 و انخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك من جهة أخرى.

ج- البرنامج الخماسي:2010-2014 :يعتبر البرنامج الخماسي مكملا للبرامج السابقة ،فإذا كانت هذه البرامج قد خصصت لتشيد البنى التحتية ،التي تعتبر عصب الاقتصاد من طرق و سكك حديدية و موانئ و مطارات ،فإن هذا البرنامج يهدف إلى توظيف هذه المنشآت للاستفادة منها في خلق مناصب شغل و تحسين المستوى المعيشي للفرد، و خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 286 مليار دولار، و ذلك دون اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

1 ناجية صالحي و فتيحة مخناش، **تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة و انعكاساتها على التشغيل و الاستثمار و النمو الاقتصادي خلال 2001-2014**، الملتقى الدولي، جامعة سطيف، الجزائر، 2013، ص 25.

د- برنامج التنمية للفترة 2015-2019: من أجل مواصلة تنمية الاقتصاد الوطني تبنت الجزائر مخططا تنمويا خماسيا للفترة 2015-2019 يهدف إلى تعزيز مقومات الاقتصاد و مواجهة تأثيرات الأزمة المالية العالمية، ولإبراز الأهداف الطموحة و الإستراتيجية لهذا البرنامج، و رصدت الدولة لهذا المخطط نحو 262 مليار دولار، حيث يهدف هذا المخطط إل تحقيق معدل نمو يقارب7% مع آفاق سنة 2019.

و في مجمل الحديث و كحوصلة لما تم تداوله فيما سبق ،من طبيعة الاقتصاد الجزائري و ما يزخر به من مؤهلات و مقومات هامة ،و كذلك امتلاكه للعديد من الموارد (من حجم للطاقات الإنسانية و الطبيعية)، تجعله يتميز بخصائص ميزته عن باقي اقتصاديات العالم، هذه الخصائص أدت بالحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال الى يومنا هذا إلى التفكير مليا في إصلاحات هيكلية عبر الانتقال من طابع التسيير الموجه إلى آليات السوق، و موازاة مع ذلك استنتجنا أن الاقتصاد الجزائري و رغم توفره على كل المؤهلات و المقومات الضخمة إلا أن مصادر تمويله بقيت منحصرة في عائدات الفوائض البترولية.

المطلب الثالث: إستراتيجيات الشراكة:

الشراكة الاستراتيجية هي تحالف رسمي بين مؤسستين تجاريتين، تأخذ الطابع الرسمي من خلال إبرام عقد أو أكثر من العقود التجارية في ما بينهما، لكن لا تصل إلى تشكيل شراكة قانونية. وعادة ما تشكل هاتان الشركتان شراكة استراتيجية عندما يمتلك كل واحد منهما أصولاً تجارية من شأنها مساعدة الطرف الآخر على تسهيل عملياته التشغيلية. ومن الشراكات الاستراتيجية الأكثر شيوعاً، تلك التي تقام بين شركتين بهدف خلق منتج جديد، حيث تقدم الأولى خدمات في التصنيع الهندسي أو تطوير المنتجات، في حين تختص الشركة الأخرى في الأعمال الحرة والمشاريع الصغيرة. وعادة ما توفر الشركة الأكبر حجماً الحاجات المتعلقة برأس المال، وتطوير المنتجات الضرورية، ومتطلبات التسويق والتصنيع والتوزيع، في حين توفر الشركة الأصغر الخبرات الفنية والإبداعية.[1]

[1] فريد النجار، **التحالفات الإستراتيجية، من المنافسة إلى التعاون، خيارات القرن الحادي والعشرين**، ايتراك للنشر والتوزيع، مصر، 1999، ص 23.

- تعريف إستراتيجية الشراكة:

إن فكرة الشراكة إستراتيجية تنمية بين المؤسسات ، لم يظهر منذ القديم ، بل هي حديثة النشاط ، نظرا لزيادة معدل التبادلات التي تقوم بها المؤسسة أو المؤسسات في إطار تعاوني يتركز على تحمل الأرباح و الخسائر .

تعريف الإستراتيجية:

يرى المفكرين الاقتصاديين أن الإستراتيجية تعني المعايير اللازمة لاتخاذ القرارات نظرا لأنها تركز على توجيه نشاطات المؤسسة و أجهزتها التنظيمية بشكل واضح وبصفة دائمة حية و إستراتيجية الشراكة هي الطريقة المتبعة من طرف المؤسسات المستقلة في التعاون مع بعضها للقيام بمشروع معين أو نشاط محدد ذو تخصص وهذا بتوفير و تكثيف الجهود والكفاءات علاوة على الوسائل و الإمكانيات الضرورية المساعدة على البدء و المخاطر التي تنجم عن هذه الشراكة بصفة متعادلة بين الشركاء.

1. مفهوم وأشكال الشراكة :

- **مفهوم الشراكـة:**

للشراكة تعاريف متعددة و ذلك راجع لاختلاف في الميادين التي تؤول إليها حيث تعرف بـ :

أنها نمط أو نموذج من العلاقات الخاصة والمميزة والقائمة بين المؤسسات والمبني على التعاون طويل المدى يتعدى العلاقات التجارية و الهادف إلى تحقيق غايات تلبي متطلبات المتعاملين .

ذلك الكيان الذهني القائم بين الشركات و المبني على علاقات مميزة عمادها البحث المشترك في المدى المتوسط و الطويل الأجل و الموجه إلى خلق و توسيع المتطلبات الضرورية.

هي العلاقة المشتركة و القائمة على تحقيق المصالح المشتركة من جهة وتحديد مدى قدرات و مساهمات كل طرف من جهة أخرى للوصول إلى الغايات المنشودة و المتوقعة.

تعاون دولتان أواكثر في نشاط إنتاجي أو استخراجي أو خدمي، حيث يقوم كل طرف بالإسهام بنصيب من العناصر اللازمة لقيام هذه الشراكة (رأسمال، العمل، التنظيم)، وقد يتخذ هذا التعاون

المشترك شكل إقامة مشروعات جديدة أو زيادة الكفاءة الإنتاجية لمشروعات قائمة فعلا عن طريق إدماجها في مشروع مشترك يخضع لإدارة جديدة، ولايقتصر الأمر في الشراكة التي دعى إليها الإتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية على الجانب الاقتصادي فقط، بل يتعداه ليشمل الجوانب الأخرى (السياسية، الاجتماعية والثقافية).[1]

- **أشكال الشراكـة :**

وتتخذ الشراكة أشكالا مختلفة وهي كما يلي:

- الشراكة التعاقدية: هذا النوع من الشراكة له خصوصياته، فالشراكة التعاقدية مبدئيا هي خلق محدد في موضوعه، لكن يمكن أن تتطور إلى خلق مالي وتجاري معطية بذلك حرية أكبر لحياة الشركة.إن الشراكة التعاقدية كثيرة الاستعمال في الاستغلال المشترك للمواد المنجمة والتعاون في مجال الطاقة.
- الشراكة المالية: إن الشكل الثاني يخص الجانب المالي، إضافة إلى الشراكة التعاقدية هناك الشراكة المالية أي أنها تتخذ طابعا ماليا في مجال الاستثمار، و هذا النوع يختلف عن باقي الإشكال الأخرى من خلال :
- وزن كل شريك.
- مدة أو عمر الشراكة .
- تطور المصالح لكل شريك.
- الشراكة التقنية: تتمثل الشراكة التقنية في تبادل المعارف من خلال تحويل التكنولوجيا والخبرات حيث يتم جلب معارف جديدة وتقنيات حديثة في مختلف مجالات الإنتاج.
- الشراكة التجارية: لشراكة التجارية طابع خاص حيث أنها ترتكز على تقوية وتعزيز مكانة المؤسسة في السوق التجارية من خلال استغلال العلامات التجارية أو ضمان تسويق المنتوج وهذا الشكل يعني التخلص من حالة عدم توازن في السوق ويخص جانب التسويق بشكل كبير.

[1] فريد النجار، مرجع سبق ذكره، ص 24.

- الشراكة في البحث و التطور : تهدف هذه الشراكة عموما إلى تطوير المنتوجات وتحسينها مع التقليص من التكاليف الإنتاجية والدخول إلى أسواق جديدة تعطي للمؤسسة الأفضلية عن باقي المؤسسات المنافسة لها. [1]

2. أسباب اللجوء الى الشراكة:

- تدويل الأسواق:

إن نظام العولمة و اقتصاد السوق دفع بالمؤسسات إلى التغيير في أسلوبها و إستراتيجيتها التسيرية لمواكبة موجة التفتح و تشجيع عمليات الاستثمار بفضل ظهور المنظمات كالمنظمة العالمية للتجارة و الاتحاد الأوربي وهذا ما جعل المؤسسات تلتفت إلى الشراكة لضمان النجاح و التطور .

المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية:

لقد خلق التفتح الاقتصادي مجالا للمنافسة بين المؤسسات الاقتصادية مما دفع هذه الأخيرة إلى استخدام كل طاقاتها والشراكة كونها وسيلة التعاون و الاتحاد تمكن الاستفادة من مميزات المنافسة باستغلال المؤسسة لإمكانياتها المتمثلة في التقدم و الابتكار التكنولوجي ، اقتحام الأسواق ، السيطرة أو التحكم بواسطة التكاليف .

- التطور التكنولوجي :

اللجوء إلى سياسة الشراكة مع الخارج كان الحل الوحيد لتقليصها تكاليف الأبحاث التكنولوجية نظرا لكون هذه الأخيرة عامل أساسي في تطوير المؤسسات الاقتصادية .

- رفع المستوى العلمي والثقافي :

من الدوافع الاجتماعية للتكامل الاقتصادي هو اعتباره وسيلة لرفع المستوى العلمي والثقافي لمواطني دولة معينة لدخلها في نموذج شراكة مع دولة أكثر تقدما فمثلا لو حدثت تكاملية بين الجزائر و أوربا فإن الجزائر مستفيدة من هذه العملية نتيجة لاحتكار التقنين الجزائريين بالخبراء الأجنبيين و لكن من النقاط التي تتفق مع طبيعة حضارتنا و قيمنا .

أهداف الشراكة:

[1] بن عزوز محمد، **الشراكة الأجنبية في الجزائر، واقعها وآفاقها**، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001، ص12.

تتلخص أهداف الشراكة فيما يلي :

- رفع المستوى المعيشي للأفراد و رفع مستوى التشغيل .
- تحضير مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكافة دول المنطقة .
- تقليص الفجوة بين مستوى التنمية في أوربا و دول الحوض المتوسط .
- تشجيع التعاون و التكامل الاقتصادي .
- تشجيع الاستثمارات الأجنبية في الدول المتوسطية .
- انتقال التكنولوجيا إلى الدول النامية .
- اقتحام الأسواق .
- تعظيم الربح وهو الهدف الأساسي لقيام الشراكة. [1]

خلاصة الفصل

على غرار العديد من الدول النامية، سعت الجزائر منذ استقلالها إلى تحقيق التنمية والخروج من دائرة التخلف، ولأجل ذلك اتبعت في البداية خطة تنموية هدفت من خلالها إلى دعم وتقوية بناء الاقتصاد الاشتراكي، واعتماد استراتيجيه تنموية تركز على التصنيع بالدرجة الأولى، مع تطوير االمناطق الريفية لإحداث التوازن بينها وبين المناطق الحضرية.

وباعتبارها بلدا ريعيا تعتمد بشكل مطلق على عائداتها من النفط، فقد أدت الصدمات النفطية إلى مواجهة االجزائر لعدة صعوبات في مسيرتها التنموية، ودفعها التدهور في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية إلى اللجوء إلى المنظمات الدولية يجاد الحلول لأزمتها. وبعد سنوات من تطبيق الإصلاحات، وعلى الرغم من تحقيق بعض النتائج في مجال التوازنات الاقتصادية، إلا أن الجزائر لم تصل إلى استجابة لطموحات مواطنيها في

[1] ميبالي ولد محمد، **الآثار الإقتصادية للشراكة العربية الأوربية على الإقتصاديات العبية، تجربة تونس والمغرب**، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، مصر، 2003، ص12.

تحسين مستوى المعيشة وتوفير مناصب الشغل، لذلك كان لابد من وضع برامج جديدة ليشمل النمو ومن ثم التنمية جميع مناطق البلاد.

ويمكن تقسيم السياسة التنموية للجزائر إلى ثلاث مراحل تمثلت المرحلة الأولى في مرحلة المخططات والتي تبنت خلالها الجزائر إستراتيجية الصناعات المصنعة إلى غاية نهاية السبعينيات ثم شهدت تحولا في السياسة الاقتصادية من خلال إعادة هيكلة الشركات الوطنية لتأتي بعدها مرحلة الإصلاحات التي تجسدت في برنامجي التعديل الهيكلي والاستقرار الاقتصادي والتي بدأت في نهاية الثمانينيات واستمرت إلى نهاية التسعينيات، ومنذ سنة 2000 بدأت مرحلة جديدة تم فيها تطبيق برامج الإنعاش الاقتصادي ودعم النمو، وكذلك لجأت الجزائر إلى الشراكة مع الخارج لضمان التطور ونجاح إستراتيجيات التنمية الإقتصادية بشتى مجالاتها.

وبما أن الإقتصاد الجزائري هو إقتصاد ريعي بنسبة 98 % منذ الإستقلال تبين لنا أن العوائد البترولية هي الغالب الأكثر في تمويل المخططات والبرامج التنموية رغم كل محاولات الإصلاح والسياسات المتبعة من طرف الدولة. ومن هذا المنطلق سيكون محور دراستنا في الفصل الموالي.

1- نتائج الدراســات وإختبار الفرضيات:

بعد معالجتنا لمختلف جوانب الموضوع توصلنا إلى عدة نتائج نلخصها في مايلي:

- تلعب البدائل المعول عليها فلاحة، سياحة، وطاقة شمسية ، دورا هاما في أبعاد التنمية المستدامة وتساهم في التقليل من إستنزاف الطاقة الناضبة التي تلبي حاجيات الاجيال الحالية والمستقبلية.
- الطاقة المستدامة هي مزيج بين الطاقة التقليدية ذات إستعمال رشيد وطاقة متجددة ذات إحتياطات أبدية أثار لا تكاد تذكر.
- يتميز النموذج الطاقوي المعاصر بكونه نموذجا غير مستدام (البترول – مورد تقليدي) مما يستدعي العمل على تكييفه مع متطلبات التنمية بتبني إستراتيجيات تثمن قدرات مصادر التمويل الجديدة كالطاقات المتجددة، الفلاحة والسياحة و إتخاذ سياسات هادفة التي تعزز ترشيد إستهلاك المورد التقليدي البترول.
- يبقى مشكل التمويل وعدم التحكم في التكنولوجيات من بين العوائق الأساسية للجوء الجزائر في إستغلال بدائل جديدة ،لذا وجب عليها الحفاض على الطاقة الناضبة من الإستنزاف لإستغلال عائداتها لتمويل البدائل المعول عليها مستقبلا بغرض تطويرها .
- تملك الجزائر مقومات طبيعية مهمة جدا فيما يخص الطاقات المتجددة والسياحة والفلاحة مما يجعلها تعتمد عليها في إقتصادها خاصة وأن هذه البدائل لها مستقبل واعد فيما يخص التنمية المستدامة.
- بالرغم من الجهود المبذولة في مجال الطاقات المتجددة (الطاقة الشمسية) ، الفلاحة والسياحة إلا أنها تبقى بعيدة عن مستوى الإمكانيات المتوفرة لديها.

2- التوصيات:

إنطلاقا من النتائج التي تم التوصل إليها يمكن إقتراح ما يلي:

- أن تحقيق التنمية المستدامة يستلزم تداجل بين الأبعاد الإق والطبيعية والبشرية حيث أن هناك ترابط وثيق بين هذه الأبعاد المختلفة.

- يجب على بلدنا الجزائر إعتماد إستراتيجيات هادفة ذات مستويات ترقا والتنمية المستدامة وذلك بالتعاون مع باقي الدول والمنظمات العالمية والهيئات العالمية لتبادل الخبرات.
- تنظيم إطار قانوني يشجع ويحفز على الإستثمار في مجال البدائل المعول عليها ، سياحة، فلاحة، وطاقة شمسية، وتدعيمها ماليا لتواكب التطورات العالمية في هذا المجال.
- زيادة الوعي في ترشيد إستهلاك الطاقة في جميع المجالات سواء كانت طاقة تقليدية أو متجددة ومكافحة السلوكيات الخاطئة ووضع البرامج الإعلامية الهادفة لتعريف بأهميتها وسبل الإستفادة منها.
- أن الإستراتيجية التي شرعت فيها الجزائر هي إستراتيجية طموحة وحتى تضمن لها النجاح يجب تفعيل قوانين والتشريعات لتشيع الإستثمار في البدائل المعول عليها من سياحة وفلاحة وطاقة شمسية وأن نجاحها مرهون بإستراتيجية مستدامة.

3- آفاق البحث:

أما بالنسبة لآفاق البحث فهي واسعة إتساع هذا المجال ،

دراسة موضوع بدائل تنماوية يعول عليها لأجل تحقيق تنمية مستدامة تعد مهمة لدراسات جديدة تمت الإشارة إليها سابقا بما يحقق أغراض البحث نذكر منها:

- الآفاق المستقبلية لبدائل يعول عليها في تحقيق التنمية المستدامة بتطبيق على قطاع الفلاحة، والسياحة والطاقة الشمسية بالجزائر.
- دور هذه البدائل في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة الجزائر -.
- دور إستراتيجية ترشيد إستغلال عائدات النفط (المورد التقليدي) للوصول إلى نظام يضر بالعملة الصعبة وإمكانية إستثماره في الجزائر.

قائمة الملاحق

ملحق رقم(1): مؤشـ[illegible]لأمم المتحدة

التسلسل	المؤشر	نوع المؤشر
01	معدل النمو السكاني	اجتماعي
02	مساحة الأراضي الزراعية الدائمة	بيئي
03	نسبة الإستثمار من الناتج الإجمالي	اقتصادي
04	كثافة إستخدام الموارد والمعادن	اقتصادي
05	كثافة استغلال واستهلاك الطاقة	اقتصادي

06	الإستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة	مؤسسي
07	تطبيق المعاهدات الدولية الخاصة بالإستدامة	مؤسسي
08	نسبة الإنفاق على البحث العلمي	مؤسسي

المصدر: عثمان محمد غنيم، مرجع سبق ذكره ،ص270

ملحق رقم(2) : وحدات الطاقة المختلفة

البرميـل= 5.31 جالون
1 طن معادل نفط = 7.3 برميل بترول برميل بترول = 42 جالون برميل بترول = 158.97 لتر = 0.14 طن معادل نفط الأطوال: 1 متر = 39.37 بوصة = 3.281 قدم
البليون = 1000 مليار البليار = 1000 مليون التريليون = 1000 بليار

الفصـــــــل الثالـــــث

البدائل المعول عليها لتنميةالاقتصاد الجزائر

تمهيـــــد الفصل

الطاقات المتجددة هي وسيلة لنشر المزيد من العدالة في العالم بين دول العالم الغنية ودول العالم الفقيرة، وهي ليست حصراً على الذين يعيشون اليوم، فالحد الأقصى من استعمال الشمس والرياح اليوم لن يقلل من فرص الأجيال القادمة بل على العكس. فعندما نعتمد على الطاقة المتجددة سنجعل مستقبل أولادنا وأحفادنا أكثرا أماناً، هكذا وصف و زير البيئة

الألماني الجديد زيجمارغابريل الطاقة المتجددة في حديثه بمناسبة افتتاح المنتدى العالمي الثالث للطاقة المتجددة في مدينة بون. فالطاقة المتجددة بأنواعها من طاقة شمسية وطاقة رياح وطاقة كهرومائية وطاقة عضوية وغيرها من الطاقات "الطبيعية" تعتبر بالفعل الأمل في توفير الطاقة في المستقبل. من ناحية لانها طاقات لا تنضب , و من ناحية اخرى لانها غير ملوثة للبيئة , بالإضافة إلى ذلك، تطبيق التقنيات الحديثة لتوليد هذه الأنواع من الطاقة سيوفر فرص عمل متعددة للشباب، هذا ما أكده حاضروا المؤتمر وعلى رأسهم رئيس المجلس العالمي للطاقة المتجددة ورئيس الملتقى هيرمان شيير فهو يهتم بالطاقات المتجددة بصفة خاصة منذ وقت بعيد ويعتبرها الفرصة الوحيدة لتزويد العالم بالطاقة في المستقبل .

المبحث الاول : مجال الطاقة المتجددة

تتميز الطاقات المتجددة بعدة خصائص نذكر أهمها فيما يلي: [1]

- تلعب دورا هاما في حياة الانسان وتساهم في تلبية نسبة عالية من متطلباته من الطاقة، وهي مصادر طويلة الاجل ذلك لأنها مرتبطة اساسا بالشمس و الطاقة الصادرة عنها .

[1] راتول أحمد، **صناعات الطاقة المتجددة بألمانيا و توجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتأمين امدادات الطاقة الأحفورية وحماية البيئة "حالة مشروع ديزرتاك"**، مطبوعات الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتماعية، ورقلة، 2012، ص 141.

- الطاقة المتجددة ليست مخزونا جاهزا نستعمل منه ما نشاء متى نشاء فمصادر الطاقة المتجددة لا تتوفر أو تختفي بشكل خارج قدرة الانسان على التحكم فيها أو تحديد المقادير المتوفرة منها كالشمس وشدة الاشعاع.

- استخدام مصادر الطاقة المتجددة يتطلب استعمال العديد من الأجهزة ذات المساحات و الأحجام الكبيرة، والواقع أن هذا هو أحد أسباب ارتفاع التكلفة الولية للأجهزة الطاقة المتجددة وهو ما يشكل في نفس الوقت أحد العوائق أمام انتشارها السريع.

- تتوفر أشكال مختلفة من الطاقة في مصادر الطاقة المتجددة الأمر الذي يتطلب استعمال تكن ولوجيا ملائمة لكل شكل من الطاقة.[2]

المطلب الاول : الطاقة الشمسية

تصنف الطاقة الشمسية من أولى الطاقات المتجددة والبديلة للنفط، لما تمتازه من خصائص تميزها عن الطاقات المتجددة الأخرى المتجددة، ونحاول فيما يلي التعرف على مفهوم الطاقة الشمسية واستخداماتها

الفرع الاول : مفهومها و استخداماتها

1- مفهومها :

تعتبر الأشعة الصادرة من الشمس وما تحمله معها من حرارة وضوء مصدرا للطاقة الشمسية، حيث إستغلها الإنسان في مصاحه وسخرها بالإعتماد على وسائل وتقنيات تكنولوجية، فمن بين مكونات الشمس الأساسية غاز الهيدروجين (حوالي 75 %)، وغاز الهليوم (حوالي 25 %) ، بالإضافة إلى كميات ضئيلة من بعض العناصر الأخرى مثل الحديد والسيليكون والنيون والكربون، فالطاقة الشمسية تعتبر من الطاقات المتجددة النظيفة التي لا تنضب مادامت الشمس موجودة كما أن جميع مصادر الطاقة الموجودة على الأرض

[2] راتول أحمد، ، مرجع سبق ذكره، ص 141

قد أنشأت أولا من الطاقة الشمسية وهذه الطاقة يمكن تحويلها بطرق مباشرة إلى حرارة وبرودة وكهرباء وقوة محركة .

وأشعة الشمس أشعة كهرومغناطيسية وطيفها المرئي يشكل 47%، وغير المرئي كالأشعة الفوق بنفسجية يشكل 8% والأشعة دون الحمراء يشكل 45 %، وتنبعث طاقة الشمس بمعدل ثابت تقريبا يسمى بالثابت الشمسي ويقدر بنحو 1.35 كيلو واط /م^2 ، ولايصل من هذه الطاقة إلى الأرض إلا نحو 70 %منها و ينعكس الباقي وهو 30 % إلى الفضاء مرة أخرى على هيئة موجات وإشاعات[3] . كما يمكن تحوياها مباشرة إلى طاقة كهربائية بإستخدام المحركات الحرارية، وألواح الخلايا الضوئية الجهدية، والمحولات الفولتوضوئية، وتوزع هذه الطاقة مقارنة بباقي المصادر، وتساعد في توصيل الطاقة إلى المناطق النائية والتي لا تصل لها أعمدة توليد الطاقة الكهربائية، غير أن تكلفة إنشاء أنظمة أشعة الطاقة الشمسية مرتفعة جدا لذلك لا يفضل العديد من الأشخاص استخدامها كألواح الخلايا الضوئية والمحولات الفولتوضوئية.

نـلاحظ أن الطاقـة الشمسية قد إحتلت مكانة الصدارة في إهتمامات العلماء، وتجدر الإشارة إلى أن الطاقة الشمسية تعتبر المرشح الأقوى لتحتل محل البترول بعد نضوبه في إنتاج الكهرباء، وهناك بلدان عديدة وضعت خطط لزيادة نسبـة إنتاجها للطاقـة المتجددة ، بحث تغطي إحتياجاتها من الطاقة بنسبـة 20 % من إستهلاكها عام 2020 . إذ إرتفع إجمالي الطاقات الفوتوفولطية التراكمية المركبة في العالم عام 2015 إلى أكثر من 227 جيغاواط في نهاية عام 2015 أي أنتجت 1 % من جميع الكهرباء المستخدمة عالميا، والجدول رقم 3-1 يوضح بيانات الطاقة الشمسية الشاملة .[4]

3. المؤتمر الوطني العربي ، **التقنيات الحديثة للطاقة من أجل إزدهار البيئة**، العدد 67-78 ،سبتمبر 2005 ، ص94-95 .

4. المؤتمر الوطني العربي ، **التقنيات الحديثة للطاقة من أجل إزدهار البيئة**، العدد 67-78 ،سبتمبر 2005 ، ص94-95 .

	الطاقة الشمسية الكهروضوئية (MW) (P^V)	الطاقة الشمسية المركزة(CSP) (MW)	إجمالي الطاقة المولدة للطاقة الشمسية (MW)	إجمالي إستهلاك الطاقة الشمسية (GWH)	إجمالي توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية (GWH)

الجدول رقم 3-1: بيانات الطاقة الشمسية الشاملة

إجمالي العالم	22360	4650	227010	253000	223948

SOURCE : WORLD ENERGY COUNCIL, WORLD ENERGY RESOURCES 2016,SOLAR POWER P62

2- <u>استخداماتها:</u>

أ- التحويل الحراري: استخدمت الطاقة الشمسية لتوليد الحرارة منذ القدم وفي العديد من الاستخدامات منها المنزلية والصناعية وعلى سبيل المثال تسخين المياه والتدفئة، ومن أهم إيجابيات استخدام طاقة الشمس الحرارية: [5]

-الحد من استهلاك الطاقة النفطية

-القدرة العالية على التنبؤ بتكاليف وسائل التدفئة

- تقليل الإعتماد على واردات الطاقة التقليدية

- الإسهام في التقليل من انبعاثات المباشرة من CO2

ب- التحويل الكهروضوئي

تحول الخلايا الشمسية ضوء الشمس إلى كهرباء باستخدام ما يعرف باسم ‘التأثير الكهروضوئي (الفوتون = الضوء) وتعد خلايا السيليكون أحادية أو متعددة البلورات هي الأكثر شيوعًا اليوم. ولقد زادت نسبة التقنيات الأخرى الموجودة في السوق على مدى عدة أعوام. وتترابط الخلايا الفردية ببعضها البعض كهربائيا ويغلفها غطاء زجاجي، وبذلك فهي تشكل وحدة طاقة شمسية.

عند انتقاء الوحدات الكهروضوئية، فانه من المهم الوضع في عين الاعتبار، التكلفة الواحدة (السعر للكيلو واط) لكن أيضا تكلفة المنظومة ككل (تكاليف الانتاج) لكل كيلو واط في الساعة تم انتاجه، ومن ثم فاختيار المواقع التي تتعرض لكمية كبيرة من أشعة الشمس المباشرة تجعل من الاستثمارات أكثر ربحاً. ومن أهم مزايا توليد الطاقة الكهروضوئية هي:

[5] فتحي أحمد الخولي،**" اقتصاديات النفط"**، الطبعة الثانية، دار حافظ للنشر و التوزيع، جدة، السعودية، 1992 ، ص 10

-توليد الكهرباء دون إحداث أي انبعاثات سلبية.

-اتساع دائرة التطبيق التي تتنوع ما بين التطبيقات المصغرة مثل الآلات الحاسبة التي تعمل بالطاقة الشمسية

إلى إنتاج الطاقة في المنازل الخاصة والمصانع الكبرى، حيث يبلغ إنتاجها عدة ميجا واط.

لا تضم أجزاء متحركة تتمتع الأنظمة بخدمة طويلة الأمد.

- ارتفاع الاستدامة البيئية لا يتسبب استخدام السيليكون والتخلص منه في أي أخطار بيئية.

الفرع الثاني : الجهود المبذولة للنهوض بهذا القطاع

يعود إنتاج الطاقة الشمسية في الجزائر إلى سنة 1954 ،حيث تم بناء الفرن الشمسي في مركز تطوير.الطاقات المتجددة (بوزريعة، أعالي العاصمة) هذا الفرن سمي بـ هليودين.هذا الفرن اعتبر حينها أكبر فرن في العالم، إذ بلغ ارتفاعه 9 متر ووزنه قارب 40 طن. قطر المرآ ة ذات الشكل المكافئ يبلغ 8.40 م , المساحة تبلغ 50م2 , الطاقة النظرية 50 كيلو واط , الطاقة المستعملة من الفرن تقدر بـ 30 كيلو واط. وكان الغرض من بنائه إنتاج مواد تدخل في صناعة الأسمدة الازوتية، وهذا بتحويل الأوكسجين والآزوت

تتوفر الجزائر على مكمن شمسي يعتبر من بين الأهم في العالم، إذ يتراوح معدل تشمسها ما بين 1700 و 39000 ساعة بطاقة متوسطة ملتقطة في المتر المربع الواحد تصل إلى 5 كيلوواط ساعة. وعلى سبيل المقارنة نجد أن معدل التشمس السنوي في أوروبا يتراوح فقط بين 800 كيلو واط ساعة و 1800 كيلوواط ساعة.

هذه الأرقام تسمح بالقول أن الجزائر تتوفر على القدرات الطبيعية التي تؤهلها ألن تصبح من بين أكبر الدول المنتجة للطاقة الشمسية في حالة توفير التجهيزات والتحكم في التكنولوجيا.[6]

المطلب الثاني : الطاقة النووية

الفرع الاول : مفهومها واستخداماتها

1. مفهومها:

[6] الداودي رضا، الداودي نسيم، **الطلب على النفط وموقعه من مصادر الطاقة البديلة**، مذكرة ليسانس معهد العوم الإقتصادية والتجارية والتسيير، قاصدي مرباح، ورقلة،2010 ،ص72

تعد الطاقة النووية مورد من موارد الطاقة الغير متجددة ويستخدم اليورانيوم كمصدر لها يتواجد في الغرانيط والصخور الرملية، ويعتبر اليورانيوم معدن غير متوفر بل محدودا بتواجده في مناطق معدودة حول العالم .إذ تعتبر الطاقة النووية من المصادر المهمة للطاقة، حيث تعمل الحرارة الناتجة عن الإنتشار النووي لذارات اليورانيوم على إنتاج بخار لتوليد الكهرباء . وهناك طريقتان لإنتاج هذه الطاقة إما عن طريق الإنتشار أو عن طريق الإندماج يحدث الإنتشار عندما ينقسم نواة الذرة أما الإندماج فهو نتيجة إتحاد نواة أو نواة أخرى أو أكثر من النواة الخفية إلى نواة واحدة أثقل.

توجد هذه الطاقة داخل النواة فقط وتختفي خارج حدودها وسميت بالرابطة النووية واعتبرت أقوى بكثير من الطاقات الأخرى مثل الجاذبية والمجال المغناطيسي، كما أن مصدر الطاقة النووية يسبب مخاطر صحية إلى جانب أن أي تسريب نووي قد يؤدي إلى مشاكل صحية خطيرة إضافة إلى ذلك فإن تكاثر أشكال هذه الطاقة ومشاكل الإشعاعات تؤدي بشكل فعال إالى فرض عقوبات دولية أو معارضة الرأي العام ضد محطات الطاقة النووية بالإضافة إلى وقوع الخسائر الكبيرة إثر حدوث أخطاء في التعامل مع المفاعلات مثلما حصل مع مفاعل فوكوشيما عام 2011 .[7]

2. **إستخداماتها :**

بدأ تطوير الاستعمالات السلمية للطاقة النووية منذ عام 1945 م، فالطاقة التي تطلقها النواة تولد كميات كبيرة من الحرارة، ويمكن استخدام هذه الحرارة لتوليد البخار الذي يمكن استعماله لإنتاج الكهرباء. وقد اخترع المهندسين أجهزة تسمى المفاعلات النووية وذلك من أجل انتاج الطاقة النووية و التحكم فيها.

وأهم استعمال سلمي للطاقة النووية هو انتاج الطاقة الكهرومائية، ويعتمد أكثر من نصف انتاج الطاقة الكلي على الطاقة النووية في بعض البلدان مثل فرنسا وبلجيكا والسويد في أكثر من نصف انتاج الطاقة الكلية عندها.

[7] إبراهيم زرزور، **المسألة البنية والتنمية المستدامة**، الملتقى الوطني حول إقتصاد البيئة والتنمية المستدامة، معهد علوم التسيير، المركز الجامعي بالمدية، الجزائر ، 2008/04/23 ، ص 17 .

وتسير الطاقة النووية أيضا بعض الغواصات والسفن التي يولد فيها المفاعل حرارة لتكوين بخار يحرك الذي يولد الطاقة النووية قيمة كبيرة اذ أنه يطلق أشعة و
جسيمات تسمى الاشعاع النووي الذي يستعمل في الطب والصناعة.

1. تحلية ماء البحر:

تمثل المياه العذبة 1.7 % من كمية المياه المتاحة على ظهر الكرة الأرضية أما بقية الكمية فتتكون من مياة البحار والمحيطات المالحة، وتحتوى ثلوج القطبين الشمالي والجنوبي على حوالى 97% من كمية المياه العذبة. وبهذا فإن المياه العذبة فى الأنهار والبحيرات التى يمكن أن يستخدمها الإنسان والحيوان والنبات لا تتعدى 0.05% من كمية المياه الموجودة على الأرض.

وفى مصر يوفر نهر النيل 55.5 مليار متر مكعب سنويا، ونتيجة للزيادة السكانية وثبات مصادر المياه العذبة فقد تناقص نصيب الفرد السنوىفى مصر من المياه العذبة من 2560 مترا مكعبا عام 1955 إلى أقل من 800 مترا مكعبا عام 2005 بحيث أصبحت مصر طبقا للتصنيف العالمى من ضمن الدول الفقيرة مائيا. ونظرا لاستمرار تناقص نصيب الفرد من المياه العذبة وندرة المياه العذبة فى المحافظات الصحراوية فقد لجأت مصر إلى استخدام تكنولوجيا إزالة الملوحة لتوفير المياه العذبة اللازمة للاستخدامات المنزلية والصناعية والسياحية. ووفقا لآخر الإصدارات المنشورة فقد ارتفع مجمع السعات المركبة لإزالة ملوحة مياه الآبار ومياه البحر بمصر من حوالى 14 ألف مترا مكعبا فى اليوم عام 1970 إلى ما يزيد عن 206 ألف مترا مكعبا فى اليوم عام 2000.

وتعد تكنولوجيا إزالة ملوحة المياه هى البديل التكنولوجى المتاح حاليا لإنتاج المياه العذبة. وقد أوضحت الدراسات المحلية والدولية أنه لا توجد أى عوائق فنية تحول دون استخدام المحطات النووية فى تحلية مياه البحر، وأن اقتصاديات إنتاج مياه الشرب باستخدام الطاقة النووية تعتبر منافسة للمحطات الحرارية التقليدية وتتفوق عليها من الناحية البيئية.

ويتوفر حاليا عدة تكنولوجيات لإزالة ملوحة مياه البحر باستخدام الطاقة النووية، وأثبتت المفاعلات النووية لتوليد الكهرباء التى تستخدم جزءا من طاقتها لهذا الغرض فاعلية

واعتمادية كبيرة فى التشغيل، كما أكدت خبرات عدد من الدول أنه يمكن استخدام الطاقة النووية فى توليد الكهرباء وتحلية مياه البحر بطريقة مأمونة واقتصادية حيث تتراوح تكلفة إنتاج المتر المكعب فى المياه العذبة بين 0.6 إلى 1.82 دولارا.

والجدير بالذكر أن الهند قامت فى الآونة الأخيرة بإنشاء محطة تجريبية لتحلية المياه باستخدام الطاقة النووية تبلغ طاقتها الإنتاجية حوالى 6300 م3 / يوم للحصول على مياه عذبة ذات جوده عالية وبأسلوب اقتصادى وآمن، كما تقوم باكستان حاليا ببناء وحدة تحلية تجريبية نووية لإنتاج حوالى 4500م3 يوميا من المياه المحلاة[8] .

2. المنتجات الاستهلاكية:

تستخدم كميات ضئيلة من الإشعاع في العديد من المنتجات الاستهلاكية، ومنها ما يلي:

- كاشفات الدخان بأجهزة الوقاية ضد الحرائق التي تعتمد على استخدام مصدر مشع صغير جدا في عملها،

- بعض ساعات اليد وساعات الحائط المضيئة في الظلام الدامس تستخدم مصادر نظائر مشعة كمصدر للضوء

- تستخدم النظائر المشعة ببعض أقراص تسجيل البيانات الصلبة والمرنة المتعلقة بأجهزة الحاسب الآلي

- معالجة الملصقات بالإشعاع لجعلها أكثر التصاقا بالأسطح المختلفة

- استخدام كميات ضئيلة من الإشعاع بماكينات التصوير الفوتوجرافية لإزالة الشحنات الإلكتروستاتيكية المسببة في التصاق الأوراق ببعضها البعض وانحشارها بهذه الماكينات

- تعقيم مستحضرات التجميل وكريمات تصفيف الشعر ومحاليل العدسات اللاصقة

- تعقيم الضمادات الطبية والمتعلقات الشخصية فيما يخص الصحة والنظافة

[8] الداودي رضا، الداودي نسيم، المرجع سبق ذكره، ص 7 .

3. الغذاء والزراعة:

يتم استخدام الإشعاع في الأغذية مثل الحبوب والثمار والخضار والفاكهة واللحوم والدواجن لقتل البكتيريا والحشرات والطفيليات المسببة للأمراض وزيادة إنتاجية المحاصيل المختلفة وتحسين سلالات المحاصيل المختلفة تكون أكثر مقاومة للطفيليات والحشرات وللتغيرات المناخية غير الاعتيادية وتكون أكثر قيمة من الناحية الغذائية وأكثر إنتاجية وجودة فيما يخدم الأمن الغذائي.

4. الاستخدامات الصناعية:

يستخدم الإشعاع في التطبيقات الصناعية على نطاق واسع، ويستخدم المصنعون النظائر المشعة لتحسين جودة منتجاتهم ومنها استخدامها كوسيلة قياس عالية الحساسية لقياس سمك وكثافة العديد من المواد، ولإجراء الاختبارات الغير إتلافية للبضائع والمنتجات المختلفة.

يمكن استخدام النظائر المشعة للكشف عن أماكن التنفيث أو التسريب بأنظمة الأنابيب الناقلة أو الحاوية على الموائع المختلفة، كما تستخدم في تحديد معدل الإهلاك أو التآكل بأجزاء المحركات وصناديق التروس وغيرها من التطبيقات الهندسية، ومن أهم الاستخدامات الكشف عن جودة اللحامات والشروخ المحتملة بداخل أو بأسطح المواد المختلفة وقياس مدى نقائها وجودتها بالكشف عن نسبة أو كم الشوائب المحتملة التي تدخل في تكوينها.

5. الطب والبحث العلمي:

تستخدم النظائر المشعة في آلات تصوير طبية للكشف على الأعضاء البشرية وفحص مجرى الدم بالدورة الدموية والكشف عن الكلى وإجراء المسح العظمي والكشف عن الإصابات العظمية والكشف عن الأورام وتشخيصها وعلاجها. يعتبر التصوير بالأشعة السينية من أهم أدوات التشخيص الطبية الأكثر استخدامًا، وهي تعتمد على الإشعاع، كما يتم استخدام أشعة جاما لتعقيم المعدّات الطبية بأمان وبتكلفة قليلة مثل: الحُقن وضمادات الحروق والقفازات المستخدمة في الجراحة وصمامات القلب.

تستخدم النظائر المشعة في الأبحاث العلمية الطبية المتعلقة بعلاج العديد من الأمراض كالإيدز والزهايمر والسرطان، كما تستخدم في الدراسات الأيضية وهندسة الجينات ودراسات الحماية البيئية.

تستخدم النظائر المشعة في تحديد العمر الزمني للبقايا والمخلفات الحيوية سواء نباتات أو حيوانات أو طفيليات كما هو الحال في الحفريات والآثار والأدوات الأثرية المصنعة من مكونات نباتية وحيوانية كالأخشاب والجلود والعظام وغيرها.

6. تدفئة المنازل:

تستخدم الطاقة النووية لإنتاج طاقة حرارية يتم استغلالها لغايات التدفئة وتوليد طاقة حرارية. وتستخدم هذه التقنية في العديد من دول العالم ومنها السويد التي هي أول من بادر في هذا المجال مستغلةً المفاعلات النووية لتزويد ما يقارب (50) مدينة من مدنها بالتدفئة والمياه الساخنة صيفاً وشتاءً[9].

7. تسيير السفن والغواصات واستكشاف الفضاء:

استخدام الطاقة النووية في محركات السفن والغواصات ذات محركات دفع تعمل بالطاقة النووية، وقد أنشأت الولايات المتحدة أول غواصة ذرية عسكرية عام 1954، توالت بعدها السفن والغواصات وكاسحات الجليد التي تعمل بواسطة هذا النوع من المحركات. وأصبحت تُصَنَّع لدى العديد من الدول كالولايات المتحدة ، روسيا ، بريطانيا ، فرنسا ، ألمانيا واليابان.

تعتمد المركبات والسفن الفضائية على الطاقة النووية كمصدر مستدام يدوم لفترات زمنية طويلة تمتد لسنوات وعقود لاستكشاف الفضاء الواسع حيث يتم باستمرارية توفير الطاقة اللازمة لتشغيل أجهزة التصوير والاستشعار والاتصالات وغيرها.[10]

الفرع الثاني : الجهود المبذولة للنهوض بهذا القطاع

9 الداودي رضا، الداودي نسيم، المرجع سبق ذكره، ص 7 .

10 الداودي رضا، الداودي نسيم، المرجع سبق ذكره، ص 7 .

تزايد الطلب مؤخر على الطاقة الكهربائية في البلدان العربية بشكل ملحوظ حتى وصل إلى 7 بالمائة سنويا ما دفع ببعض الدول العربية للتفكير جديا و الإعلان عن نيتها استخدام الطاقة النووية لتوليد الكهرباء فكان من بينها الجزائر. التي أعلنت الوكالة الدولية للطاقة الذرية عام 2006 عن استعدادها دخول عصر الطاقة النووية بعد موافقتها على الطلب المقدم من قبلها عام 2005 الخاص بتطوير برنامج مع الوكالة لبدء توليد الكهرباء من الطاقة النووية عن طرق بناء سلسلة من محطات الطاقة النووية.

لم يكن هذا الإعلان خطوة غير مدروسة إذ كان للجزائر اهتمامات نووية جدية ظهرت فترة الثمانينات لكنها سرعان ما اختفت نتيجة مرور الدولة بظروف أمنية قاسية تمثلت في انتشار أعمال العنف و الإرهاب و التدمير أدت لعدم الاستقرار الأمني في البلاد مست قطاعات حيوية مالية واقتصادية وعلمية. الأمر الذي حدث سنة 1998 حين دمر مركز البحوث النووي الجزائري لتقوم فربسا نتيجة ذلك بمطالبة الجزائر استرداد المفاعل النووي التجريبي الذي منحته إياها سنة 1981 لتصبح الجزائر خالية من أي طموح نووي

نتيجة تحسن الأوضاع الأمنية واستقرها عادت الجزائر لإحياء مشروع الطاقة النووية السلمي من خلال اعلانها إنشاء عشر مفاعلات نووية جديدة عام 2020 فضلا عن وجود المفاعلين النوويين نور وسلام الخاضعين لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لإنتاج الطاقة الكهربائية والتي تشكل مرحلة أولى من برنامج سطر لرفع القدرة الإنتاجية للكهرباء في الجزائر لاكثر من 11 ألف ميجاواط في حين أنها تبلغ حاليا 7500 ميجاواط. ليتم انجاز هذه المفاعلات قامت الجزائر ببذل الكثير من الجهود مع دول ذات خبرة في هذا المجال ليتم الاتفاق على تحمل مجموعة سونلغاز 50 بالمائة من حجم الاستثمار بينما تشترك المجموعات المصاحبة في 50 بالمائة المتبقية، اثمرت هذه الجهود في إبرام اتفاقيات تعاون مع كل من:

*** الجزائر و الأرجنتين : تعود العلاقة بين الطرفين إلى سنوات الثمانينات بعد قيام هذه الأخيرة بتزويد الجزائر بمفاعل نووي سنة 1987 دشن في افريل 1989 في درارية غرب الجزائر العاصمة بطاقة 01 ميغاواط خصص للأبحاث النووية السلمية خاضع لرقابة اللجنة

الدولية للطاقة الذرية . كما أنها قامت بتوقيع اتفاقيات تعاون اخرى مع الجزائر في المجال النووي السلمي سنة 1985 وسنة 2008 من خلال إصدار المرسوم الرئاسي الحامل 11-340 المتضمن التصديق على اتفاق التعاون للتطوير و الاستخدامات السلمية للطاقة النووية المبرم بين الطرين و الموقع بتاريخ 17 نوفمبر 2008 [11]، كما طلبت الجزائر من الأرجنتين في نفس السنة تقديم رعاية فنية في إطار مشروع تهيئة مفاعليها النوويين نور و سلام في انتظار بناء مفاعل نووي ثالث

ليمثل ذلك عزمهما على تفعيل تعاونهما الجاد في مجال الطاقة النووية السلمية الخاضعة لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية بعد توقيع وانضمام كل من الطرفين إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لسنة 1968 بصفتهما دولتان غير حائزتان على السلاح النووي، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية و المنشأت النووية واتفاقية الانذار المبكر لوقوع حادث نووي.

...الجزائر والصين الشعبية : في إطار مساعي الجزائر لتوظيف الطاقة النووية للأغراض السلمية و العلمية قامت جمهورية الصين الشعبية سنة 1983 بمنح الجزائر مفاعل نووي " سلاما" في إطار اتفاقية أبرمت بينهما حيث تقدر طاقته ب 15 ميغاواط وهو خاضع بدوره لرقابة اللجنة الدولية للطاقة الذرية.

كما قام الطرفان ببذل مساعي وجهود كللت بتوقيعهما بروتوكول اتفاق تعاون حول استخدام الطاقة النووية لأغراض مدنية بتاريخ 28 فبراير 1983 و توقيع اتفاق تعاون ثاني بين الجمهورية الجزائرية و الصين الشعبية يتعلق بتطور الاستخدامات السلمية للطاقة النووية بالجزائر في 24 مارس 2008.

جسدت هذه الاتفاقيات المبرمة بين الطرين رغبتهما في توسيع و تطوير اكثر للعلاقات الاقتصادية و التقنية والعلمية خاصة في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية، علما أنهما طرفان منضمان لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام 1968 بصفة أن الصين دولة

[11] الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الصادرة بتاريخ 18 ديسمبر2011 ، العدد 69 ،ص 7

حائزة للسلاح النووي و الجزائر دولة غير مالكة له و موقعان على اتفاقيات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية متعلقة بتطبيق الضمانات في إطار معاهدة 1968.

...الجزائر و روسيا : تعتبر روسيا شريك تقليدي و مهم للجزائر في مجال التسلح و الصناعات الخاصة بالإنتاج الحربي الدليل على ذلك توقيع الطرنان سنة 2006 مجموعة اتفاقيات لتوريد أسلحة روسية للجزائر بقيمة 07 ملايير دولار لتعد الجزائر بذلك من بين ثلاث دول إضافة للهند و فنزويلا خصتها الحكومة الروسية بامتيازات إضافية في الصفقات العسكرية المبرمة بينهما .[12]

لم يقتصر التعاون الوثيق بين الدولتين على جانب التسلح فقط بل امتد ليشمل التعاون في طار الاستخدام السلمي للطاقة النووية بعد إعلان الجزائر نيتها إقامة محطة نووية لتغطية الطلب المتزايد على الطاقة الكهربائية المنتجة حاليا بالطرق التقليدية، حيث سعت روسيا ممثلة في

المدير العام للهيئة الحكومية الروسية للطاقة الذرية "روساتوم" للقيام بمفاوضات مع وزير الطاقة الجزائري بشان توقيع اتفاق تعاون في مجال الاستخدام السلمي للطاقة النووية.

كللت هذه المفاوضات بالنجاح حيث تم بتاريخ 3 سبتمبر 2014 توقيع اتفاقية حكومية بالعاصمة الجزائر في مجال استغلال الطاقة النووية سلميا موقعة من قبل رئيس شركة روساتوم و وزير الطاقة الجزائري، واتفاقات اخرى بشان بناء محطات للطاقة النووية و مفاعلات أبحاث في الجزائر واجراء بحوث علمية مشتركة لإنتاج الطاقة الحرارية وتحلية مياه البحر و الاكتشاف المشترك لمناجم اليورانيوم وعادة تدوير النفايات المشعة وانتاج النظائر المشعة في الطب والصناعة.

لم تتوقف مساعي الجزائر عند هذا الحد بل تمكنت أيضا من توقيع اتفاقيات تعاون أخرى مع كل من الجمهورية الفرنسية سنة 2008 من اجل تطوير استخدامات الطاقة النووية، والاتحاد الأوروبي سنة 2008 و 2014 بهدف تكوين باحثين جزائريين في مجال الفيزياء النووية وطب الأحياء

[12] المرسوم الرئاسي رقم 09 – 215 المؤرخ في 15 يونيو 2009 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بتاريخ 21 يونيو 2009

هذا دون إغفال اتفاق الجزائر و جمهورية جنوب إفريقيا الموقع بالجزائر في 26 ماي 2010 و اتفاقها مع الولايات المتحدة الأمريكية في يونيو 2007 بخصوص التعاون في مجال الطاقة النووية ذات الأغراض السلمية وسعيها لإبرام اتفاق آخر معها مستقبلا يقضي ببناء مفاعل نووي ثالث خلال السنوات الاربع المقبلة في حال حصول الجزائر على تمويل أمريكي في إطار برنامج التعاون المشترك في مجال الذر. قصد إحاطة الجزائر بكافة جوانب برنامجها النووي السلمي إضافة لإبرامها لاتفاقيات التعاون قامت على المستوى الوطني بإنشاء لجنة الأمن النووي ذلك في إطار قانون خاص بالنشاط النووي حيث تم إصدار المرسوم الرئاسي الجزائري رقم 14-195 المؤرخ في 6 يوليو 2014 الذي حدد تدابير الأمن النووي المطبقة للحماية المادية للمنشآت النووية و المواد االنووية وامن المصادر المشعة، جاء ذلك في إطار انضمام الجزائر لاتفاقيتي الأمم المتحدة بشان الحماية المادية للمواد النووية و قمع أعمال الإرهاب النووي

كلفت هذه اللجنة التي يراسها زير الطاقة أو محافظ الطاقة الذرية كممثل له بإعداد برنامج مشترك خاص بالأمن النووي بين القطاعات من خلال:

- تحديد و تقييم التهديد و الخطر في مجال الأمن النووي

-اقترح تدابير الأمن التي يضعها مستغلو المنشآت النووية و المواد النووية وحائزو الاجهزة التي تحتوي على مصادر مشعة، وكل شخص طبيعي أو معنوي معني في مراحل ايداع المواد النووية و المشعة واستعمالها ونقلها

- تحديد الإجراءات الواجب اتخاذها لمرقبة وحماية المنافد إلى المنشآت النووية حيث لا يسمح إلا للمستخدمين المؤهلين الدخول لهذه المنشآت، وتحديد أنظمة أمان المنشاة والمواد النووية والمعلومات الحساسة عن طريق استخدام أنظمة حماية معلوماتية .

يعتبر إنشاء اللجنة خطوة نحو تحقيق هدفين هامين الأول متعلق بالنهوض بقطاع الطاقة النووية والثاني يندرج ضمن مصلحة الوطن إذ يتم من خلالها تحديد أهمية المواقع التي يتم اختيارها لإنشاء محطات الطاقة النووية وتأثير ذلك على المواطن والبيئة و الثروات المائية.

رغم هذه الانجازات المهمة التي حققتها الجزائر بالنظر لكونها دولة فتية في هذا المجال إلا أنها لازالت بعيدة عن تحقيق كل أهدافها ذلك بسبب جملة من المعيقات التي تعرقل سيرها قدما في الاستفادة السلمية من الطاقة النووية التي تتمثل أساسا في شن حملات تشهيرية بضرورة توقيف البرنامج النووي الجزائري باعتباره يهدف لإنتاج قنابل نووية جزائرية مما يمكنها من فرض هيمنتها على الشمال الإفريقي هذا حسب ما تدعيه كل من المغرب، اسبانيا، فرنسا التي عرضت مرارا على الجزائر مقايضتها بالغاز الجزائري مقابل التكنولوجيا النووية الفرنسية. ذلك رغم الضمانات التي منحتها الجزائر من خلال توقيعها على كل من معاهدة منع الانتشار النووي سنة 1994 و البروتوكول الإضافي عام 2004 اللذان يسمحان بالقيام بإجراءات المرقبة الدورية لفرق تفتيش تابعة للوكالة الدولية للطاقة الذربة و القيام بعمليات تفتيش مفاجئة وزيارات منتظمة للمنشآت النوويةالجزائرية التي لم نسجل بشأنها أية ملاحظات سلبية ما يؤكد على مساعي الجزائر السلمية لتطوير استغلال الطاقة النووية .

عدم استقرار الأوضاع الداخلية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وعدم توفر كوادر علمية متخصصة يحول دون تطوير هذا البرنامج ليبقى الاعتماد دائما على مساعدات الدول النووية الغربية .[13]

المبحث الثاني : المجال السياحي و الزراعي

لجزائر هي أكبر بلدان أفريقيا من حيث المساحة والبلد الأكبر في الرتبة 10 عالميا من ناحية المساحة الكليّة، تعتبر الصحراء الجزء الأكبر منها وتتخللها الهضاب والتلال شمالاً وصولاً إلى البحر المتوسط بساحل يبلغ طوله 1,200 كم.

مساحة شاسعة تمتد بين شطآن البحر الأبيض المتوسط شمالا وأعماق الصحراء الكبرى جنوبا، زاخرة بثروات من المقاصد السياحية المتنوعة، فإن شئت بحرا فأمامك نحو 1200 كم من الشواطئ الجميلة النظيفة ذات الشمس والهواء والطقس المتوسطي المعتدل، وإن شئت الصحراء ففيها امتداد لا ينتهي وبيئة ساحرة يمزج فيها الإنسان أصالة تقاليده وتراثه مع صدق وفادته وترحيبه.

[13] المرسوم الرئاسي رقم 09 – 215 المؤرخ في 15 يونيو 2009 الصادر بالجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بتاريخ 21 يونيو 2009

أما الجبال والمرتفعات الجزائرية ففيها ما يشتهي الراغب في التمتع بجمال الطبيعة أو المحب لهواية الصيد أو التخييم في الغابات أو لهواة التماوالج على الثلج الأبيض في مرتفعات الشمال أو على الرمل الأصفر الناعم في الجنوب الصحراوي.

اما إذا كان علينا التحدث عن قطاع الزراعة فقد سجل نتائج مقنعة على أرض الواقع خلال السنوات الأخيرة، فسوف نتحدث عن قطاع الزراعة، فالإنتاج الزراعي في تزايد مستمر منذ إطلاق المخطط الوطني للزراعة و التنمية الريفية في عام 2000، خاصة في بعض القطاعات مثل الحبوب و الخضروات، الثمروات و الكروم.

تساهم الزراعة في حوالي 12% من الدخل الوطني الخام، و يعيش من هذا القطاع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة 21% من السكان.

المطلب الأول : المجـال السيـاحي

تعتبر السياحة ظاهرة اجتماعية شهدت تطورات سريعة خلال النصف الثاني من القرن العشرين, نظرا لاستفادتها من التطورات العديدة التي مست الجوانب الخدماتية، سواء فيما يتعلق بوسائل نقل وخاصة النقل الجوي ، وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، بالإضافة إلى توفير وسائل الراحة ،و بهذا احتلت السياحة مكانة عالمية هامة لدى الدول و الحكومات، إذ رأت في السياحة قطاعا استراتيجيا وموردا دائما، إذ لا جدال أن هناك علاقة و وثيقة بين قطاع السياحة و التنمية الاقتصادية، فبادرت هذه الدول و الحكومات بالنهوض بقطاعاتها السياحية، فأدخلت التسهيلات الإدارية و القانونية، وكثفت من جهودها لأجل زيادة الطلب السياحي لديها، نظرا لانعكاساتها الايجابية على الجوانب الاقتصادية، وتشابكها مع عدة صناعات أخرى من خلال توفير و تحسين وترقية مقومات الجذب السياحي لديها، لأجل تلبية احتياجات مختلف فئات السياح، وبهذا أضحت السياحة صناعة متكاملة تساهم في التجارة الدولية، وزيادة الدخل القومي، ومصدرا مهما للعملات الصعبة و تشغيل الأيدي العاملة، فضلا عن مساهمتها في تحسين وضعية ميزان المدفوعات للدول، واستقطاب رؤوس أموال أجنبية في مختلف المشاريع السياحية المباشرة و الغير المباشرة، وتساهم في تكوين الناتج

الداخلي الخام، وبالتالي تدعيم معدلات النمو، وعلى هذا الأساس أصبحت السياحة من أكثر الصناعات نموا في العالم.

و تعتبر السياحة كذلك وسيلة اجتماعية لتنمية الثقافة بين الشعوب ومجتمعات الدول السياحية، وجسر تواصل بين الشعوب والحضارات، وإفشاء جو من السلام والأمن العالمي، مما يقلل من حدة التوتر الدولي. [14]

الفرع الاول : مفهوم السياحة و انواعها

1- **مفهومها** :

اختلفت تعاريف السياحة وتعددت و ذلك نظرا لتطور مفهومها من فترة لأخرى، واختلاف وجهة النظر إليها بين الباحثين و الهيئات والمنظمات الدولية، إذ هناك من ينظر

للسياحة على أنها ظاهرة اجتماعية، ومنهم من يراها على أنها ظاهرة اقتصادية، بالإضافة إلى وجود مجموعة من المصطلحات المرتبطة بمفهوم السياحة.

للسياحة عدة تعاريف نذكر منها

السياحة في اللغة: تعني التجوال وعبارة ساح في الأرض تعني ذهب وسار على وجه الأرض

كما ورد لفظ السياحة في القرآن الكريم وذلك في عدة مواضع، في قول الله تعالى " فسيحوا. في الأرض أربعة أشهر و اعلموا أنكم غيرمعجزي الله وأن الله مخزي الكافرين "

وقوله تعالى : (...مسلمات مؤمنات قانتات تائبات عابدات سائحات ثيبات وأبكارا)

[14] محمود كامل، **السياحة الحديثة** ،الهيئة المصرفية للكتاب ، مصر، 1998 ، ص16 .

وبالتالي السياحة في الشريعة الإسلامية تعني ذلك النشاط أو الفعل البشري الذي تقيده جملة من التعاليم الشرعية، مع إتباع آداب وسنن يستحسن مراعاتها من قبل السائحين تفاديا الوقوع في المحظورات التي نهى عنها الإسلام.

أما السياحة اصطلاحا: تعني مجموع العلاقات التي تترتب على سفر و إقامة مؤقتة لشخص أجنبي في مكان ما، وأن لا ترتبط هذه الإقامة بنشاط يدر ربحا لهذا الأجنبي. [15]

ورغم صعوبة إيجاد تعريف شامل للسياحة نظرا لتعدد واختلاف تعاريفها بحسب الزاوية التي ينظر إليها منها، إلا أنه يمكن أن نورد التعاريف التالية لأجل تبسيط مفهوم السياحة كما يلي :

-أعطى الألماني جوبير فولر المفهوم الحديث للسياحة سنة 1905 و وصف السياحة بأنها "ظاهرة تنبثق من الحاجة المتزايدة إلى الراحة وتغيير الهواء، و إلى مولد الإحساس بجمال الطبيعة ونمو هذا الإحساس، و الشعور بالبهجة والمتعة، وخاصة بين الشعوب وأوساط مختلفة بين الجماعات الإنسانية، وهي الاتصالات التي كانت ثمرة اتساع نطاق التجارة و الصناعة و ثمرة وسائل النقل.[16]

ما يلاحظ على هذا التعريف أنه اهتم بجانب واحد و أهمل جوانب أخرى، حيث ركز على الجانب الاجتماعي للسياحة، و أغفل عن الجانب الاقتصادي و البيئي لها.

-تعريف زكي خليل المساعد: " السياحة عبارة عن انتقال الناس بشكل مؤقت إلى أماكن خارج

سكنهم أو أعمالهم الاعتيادية، والنشاطات التي يقوم بها خلال الإقامة في تلك الأماكن، والوسائل التي توفر إشباع حاجاتهم " ، ويمكن الاستنتاج من هذا التعريف أن السياحة تعني تغيير مكان الإقامة الأصلي والتوجه إلى أماكن أخرى بشكل مؤقت.

---

[15] محمود كامل، مرجع سبق ذكره ، ص16 .

[16] أحمد الجلاد، **التخطيط السياحي والبئي بين النظرية والتطبيق**، الطبعة الاولى، عالم الكتاب، مصر ، 1988، ص18.

تعريف HERMAN VON SHOLTERON حيث عرف السياحة على انها " الاصطلاح الذي يطلق على كل العمليات المتداخلة و خصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلقب دخول الأجانب و إقامتهم المؤقتة، و انتشارهم داخل و خارج حدود منطقة دولة معينة ". ركزهذا التعريف على الجانب الاقتصادي للسياحة،من خلال الدخول المتأتية من مختلف أنشطة السياح، وأهمل جوانب أخرى كالجانب الاجتماعي للسياحة. [17]

تعريف HUNZIKER AND KRAFET حيث عرف السياحة على انها " مجموعة الظواهر والعلاقات الناشئة عن السفر و الإقامة لغير المقيمين طالما أن ذلك لا يؤدي إلى إقامة دائمة لهم، و لا يرتبط بممارسة أنشطة كسبية". ميز هذا التعريف بين السائح و المهاجر، إذ ينتقل السائح بصفة مؤقتة بينما ينتقل المهاجر لفترة طويلة، و قد يكون الغرض من وراء هذا الانتقال العمل و الكسب .

- وقد عرف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة و السفر الدولي في روما سنة 1963 السياحة على أنها " ظاهرة اجتماعية و إنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان إقامته إلى مكان آخر لفترة مؤقتة لا تقل عن 24 ساعة، ولا تزيد عن 12 عشر شهرا، بهدف السياحة الترفيهية أو العلاجية أو التاريخية، و هي تنقسم إلى نوعين سياحة داخلية و سياحة خارجية ". شمل هذا التعريف عدة جوانب، حيث نظر إلى السياحة على أنها ظاهرة اجتماعية و إنسانية، كما حدد مدة السياحة و ميز بين السياحة الداخلية و الخارجية، في حين أغفل عن الجانب الاقتصادي للسياحة .[18]

02- أنـواع السيــاحة

أولا: السياحـة حسب المنطقة الجغرافيـة:

يتم تقسيم السياحة و فق معيار المنطقة الجغرافية إلى:

ا – سياحة داخلية: وتعني سفر مواطني الدولة داخل حدود بلدانهم، كما تشمل انتقال السائحين داخليا و يتم إنفاق العملة المحلية، و تكمل أهمية السياحة الداخلية في:

---

[17] جليلة حسن حسنين، **إقتصاديات السياحة**، منشورات جامعة الإسكندرية، مصر ،2003 ، ص07.

[18] TISSA AHMED**, économie et aménagement du territoire** , opu, Alger , 1993 , p94

- تساعد على استغلال المنشآت السياحية .

-تساعد الصناعات الخفيفة على تسويق منتجاتها و بضائعها؛

-تؤثر بشكل مباشر على القطاع الزراعي في بلدها؛

-تساعد على زيادة الدخل القومي للسكان.

وهنا كمجموعة من العوامل التي تؤثر على السياحة الداخلية منها:

-وزارة السياحة و دورها في التخطيط و الإشراف على عمليات و أنشطة التسويق السياحي للبلد؛

-الفنادق و المطاعم السياحية؛

- خدمات النقل الجوي و البري .

ب – سياحة إقليمية: هي السفر و التنقل بين دول متجاورة تكون منطقة سياحية واحدة مثل

الدول العربية، الدول الإفريقية، دول المغرب العربي، دول جنوب شرق آسيا، و تتميز

.السياحة الإقليمية بانخفاض التكلفة الإجمالية للرحلة نظرا لعنصر المسافة التي يقطعها السائح

ت – سياحة خارجية: وهي انتقال الأفراد أو السياح انتقالا مؤقتا من بلد لآخر من أجل

السياحة و التعرف على بلاد جديدة و عادات أهلها وطرق معيشتهم وتفكيرهم و مدى ما قدموه من انجازات، وتساهم السياحة الخارجية في تعزيز العلاقات الاقتصادية الدولية من خلال :

-عقد الاتفاقيات السياحية الدولية بين مختلف الدول و الشركات السياحية؛

-استخدام رؤوس الأموال الأجنبية لبناء البنية التحتية لتلبية احتياجات السياحة الدولية؛

-تحسين نظام العلاقات المالية في السياحة الدولية؛

-توسيع التعاون وتعميقه، وتبادل المساعدات في مجال الدعاية السياحية و الإعلان السياحي.

ثانيا : السياحة حسب الهدف:

تنقسم السياحة حسب الهدف إلى:

أ – السياحة الدينية: و تعتبر من أقدم أنواع السياحة و تتمثل في زيارة المواقع الدينية، و من أشهر المواقع الدينية في العالم نجد مكة المكرمة و المدينة المنورة في المملكة العربية السعودية، و هذا النوع من السياحة يهتم بالجانب الروحي للإنسان، و بالتالي فهي مزيج من التأمل الديني و الثقافي، أو السفر من أجلال دعوة أو من أجل القيام بعمل خيري.

ب – السياحة العلاجية : وهي سياحة لإمتاع النفس و الجسد معا بالعلاج، و تعتمد على استخدام المراكز و المستشفيات الحديثة بما فيها من تجهيزات طبية و كوادر بشرية لديها من الكفاءة ما تساهم في علاج الأفراد الذين يلجئون إلى هذه المراكز[19].

ت – السياحة الإستشفائية: وهي زيارة المنتجعات السياحية التي خصصت لهذا الغرض، و تعتمد على العناصر الطبيعية في علاج المرضى و شفائهم مثلا لينابيع المعدنية و الكبريتية و الرمال و الشمس بغرض الاستشفاء من بعض الأمراض.

ث – السياحة البيئية: وهي السفر و الانتقال من مكان إلى آخر بغرض الاستمتاع و الدراسة و التقدير بروح المسؤولية للمناطق الطبيعية و ما يصاحبها من مظاهر ثقافية تقليدية، و بتعبير آخر هي السفر من أجل زيارة المحميات الطبيعية، و الت يتهدف جميعها إلى المحافظة على الموروثات السياحية الحضارية و الأثرية و البيئية و الطبيعية، و كل عناصرها من مصادر المياه المعدنية ونباتات وحيوانات و طيور و غابات وفق خطة إستراتيجية بعيدة المدى تعمل على خلق سياحة شاملة رفيقة بالبيئة، إذ أن الهدف من دراسة العلاقة بين السياحة و البيئة هو أن تكون السياحة وسيلة للحفاظ على نقاء البيئة، فالموارد السياحية هي من مكونات البيئة في المنطقة.

.ج – السياحة التاريخية: يعد هذا النوع من أحسن أنواع السياحة، حيث تجذب أفواج كبيرة من السياح، خاصة إذا توفرت هذه الآثار التاريخية على مراكز للراحة و الترفيه وعلى كل ضرورات المحافظة عليها.

---

[19] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، منشورمارس 2006 ص 33

كما أن للآثار السياحية دور مهم في تحقيق التفاهم و تقوية. العلاقات، كما تتطلب استثمارات كبيرة لرؤوس الأموال لتطويرها وحمايتها.

ح – السياحة الثقافية: يهتم هذا النوع من السياحة بشريحة معينة من السائحين على مستويات مختلفة من الثقافة و التعليم، حيث يتم التركيز على زيارة الدول التي تتمتع بمقومات تاريخية و حضرية كثيرة، و يمثل هذا النوع نسبة 10 % من حركة السياحة العالمية، ونجد هذا النوع من السياحة متمثل في الاستمتاع بالحضارات القديمة و أشهرها الحضارة الفرعونية المصرية القديمة و الحضارات الإغريقية و الرومانية و الحضارات الإسلامية و المسيحية على مر التاريخ و العصور.

خ – السياحة الاجتماعية: تسمى أيضا السياحة الشعبية أو سياحة الإجازات، و السبب في تواجد مثل هذا النوع هو أن السياحة كانت مقتصرة في القدم على الطبقات الثرية فقط[20].

د- السياحة الترفيهية: وهي من أقدم أنواع السياحة و أكثرها انتشارا، حيث يعتبر حوض البحر الأبيض المتوسط من أكثر المناطق اجتذابا لحركة السياحة الترفيهية، لما يتمتع به من مقومات كثيرة كاعتدال المناخ بالإضافة إلى الشواطئ الجاذبة للسياح، و تكون السياحة الترفيهية بغرض الاستمتاع و الترفيه عن النفس، و يطلق عليها بالهوايات مثل صيد السمك، الغوص والتزلج والذهاب إلى المناطق الجبلية و الصحراوية.

ذ- سياحة المؤتمرات: ارتبط هذا النوع من الساحة بالعلاقات بين أغلب دول العالم، و يعتمد النهوض بهذا النوع من السياحة على توفر عوامل عدة منها اعتدال المناخ، و وجود الفنادق و القاعات المجهزة لعقد الاجتماعات و المطارات الدولية.

ر – السياحة الرياضية: يقصد بها الانتقال من مكان الإقامة إلى مكان آخر في دولة أخرى لفترة مؤقتة بهدف ممارسة الأنشطة الرياضية المختلفة أو الاستمتاع

[20] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، منشور مارس 2006 ص 35.

بمشاهدتها، و مثل هذه الأنواع نجد دورات الألعاب الأولمبية و بطولات العالم المختلفة، و الشكل التالي يلخص أنواع السياحة[21].

الفرع الثاني : الجهود المبذولة للنهوض بهذا القطـاع

تعود المشاريع السياحية المنجزة خاصة في فترة السبعينات إلى الدولة، و بالتالي دور القطاع الخاص كان ضعيفا، حتى بعد تخلي الدولة عن الاستثمار السياحي لم يرافقه استثمارات القطاع الخاص لأجل سد الفراغ .

يكتسي الاستثمار السياحي في الجزائر أهمية كبيرة، نظرا لاستعداد السياحة الجزائرية و تقبلها لمثل هذه الاستثمارات بالإضافة إلى :

- فرص الاستثمار متاحة في السياحة الجزائرية، إذ تعتبر نقائص العرض السياحي في الجزائر فرصا مهمة للاستثمار، خاصة في ظلال طلب السياحي المتزايد، حيث لا تزال بعض المناطق السياحية عذراء، فهي تفتقر لكثير من الإمكانيات السياحية كالفنادق و المطاعم ..الخ، ضف إلى ذلك توافر الموارد الطبيعية كل هذه النقائص تشجع و تجلب الاستثمار السياحي فيها .

- مساهمة الاستثمار السياحي في تنويع موارد الاقتصاد الوطني، إذ يشكل القطاع السياحي بديلا حقيقيا لقطاع المحروقات في المستقبل القريب إذا تم ترقيته، حيث يساهم في توفير مداخيل بالعملة الصعبة من السياحة الخارجية، و منه تقليل من التركيز على قطاع المحروقات كقطاع رئيسي في نمو الاقتصاد الوطني .

- مساهمة قطاع السياحة في التقليل من حدة البطالة، نظرا لتشابكه مع قطاعات اقتصادية أخرى، حيث عمل قطاع السياحة على توفير أزيد من 79 ألف منصب في الفترة (2006/1993)

- تتوفر السياحة الجزائرية على مزايا تنافسية غير مستغلة: تشهد الأسواق العالمية ارتفاع حدة المنافسة، مما استدعى على الدول التخصص في قطاعات التي تملك فيها مزايا تنافسية

[21] الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار، منشور مارس 2006 ص 36

قوية، و الجزائر يمكن أن تملك حصة في الأسواق العالمية للسياحة من خلال تركيزها على جلب الاستثمارات السياحية خاصة الأجنبية منها .

ورغم الأهمية الذي يكتسبها الاستثمار السياحي إلا أنه توجد مجموعة من المحددات تعمل على الحد من نموه منها

-التسهيلات والحوافز : الاستثمارات السياحية شأنها شأن باقي الاستثمارات في القطاعات الأخرى، تتأثر بالتحفيزات و التسهيلات التي تمنحها الدولة، خاصة فيما يتعلق بجانب الاستقرار و المنظومة القانونية و التشريعية المرتبطة بالاستثمار، بالإضافة إلى توفير العقار السياحي بأسعار تحفيزية و توفير البنية التحتية بدون مقابل للمستثمر، حيث تسترد التكلفة عن طريق الإيجار. [22]

-التخطيط السياحي: يعمل التخطيط السياحي على رسم الإستراتيجية السياحية لفترة زمنية معينة، وبالتالي توفير الموارد السياحية لغرض تحقيق تنمية سياحية سريعة؛

-الترويج لإمكانيات الاستثمار السياحي المتوفرة: تحتاج فرص الاستثمار المتوفرة إلى التعريف بها والترويج لها، لأجل إقبال المستثمرين عليها.

-تقديم المساعدات الفنية : تعمل الدولة على توفير مجموعة من الوسائل الفنية بغية جلب الاستثمارات الخاصة بها، وتكمن هذه الوسائل الفنية في دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية، وتأهيل المتدربين في المجال السياحي. [23]

المطلب الثاني : المجال الزراعي

يكتسي قطاع الفلاحة أهمية كبيرة في الإقتصاد الوطني، تقدر المساحة الصالحة للزراعة في الجزائر حوالي 84146،7 كلم^2 مايمثل حوالي 3،53 % من المساحة الإجمالية، مع ملاحظة أن معدل نمو القطاع متذبذب حسب الظروف المناخية وقد شرعت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية في تنفيذ سياسة التجديد الفلاحي والريفي بناءا على القانون التوجهي الصادر

[22] عبد المنعم منال، **السياحة تشريعاتها ومبادئها**، الطبعة الأولى، دار الصفا، عمان، الأردن، 2005 ، ص26.

[23] هدير عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص159.

في أوت 2008 بهدف تمكين الفلاحة من المساهمة الفعالة في تحسين الأمن الغذائي وتحقيق التنمية المستدامة.[24]

ويتميز الإنتاج الفلاحي في الجزائر بالتنوع ، وتتمثل أهم الأنشطة الفلاحية في إنتاج الحبوب، الأشجار المثمرة، الخضر والتمور، تربية الماشية.

الفرع الاول : دور القطـاع الزراعي في الاقتصاد الجزائري

يحتل القطاع الزراعي في الجزائر مركزا مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية الاجتماعية. وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع، فإن القصور الذي اتسم به دور هذا القطاع يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي. وتسعى السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي، بل أنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية، و السعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها؛ غير أن ذلك لم يحدث، لاعتبارات متعددة.

ويسود الاقتناع لدى المهتمين بميدان الزراعة على ضرورة تنمية القطاع الزراعي بما يضمن له إمكانيات المنافسة العالمية، و القدرة على النهوض بقطاع التصنيع الزراعي، و الذي يعد النهوض به وزيادة قدرته التنافسية العالمية من أهم متطلبات استمرار النمو بالنسبة للقطاع الزراعي.

وتتحدد تنمية القطاع الزراعي في توفير المدخلات البشرية و المادية بأسعار اقتصادية ملائمة لقطاع التصنيع الزراعي، كما أنها تعني رفع مستوى الدخل بالقطاع الزراعي بما يؤدي إلى زيادة الطلب على مخرجات قطاع التصنيع . الزراعي، بل و خلق مزيد من الطلب على مدخلات و مخرجات القطاع الزراعي ذاته[25]

ومن ناحية أخرى فإن النهوض بقطاع التصنيع الزراعي يعني مزيدا من الطلب على مخرجات القطاع الزراعي و مزيدا من الطلب على منتجاته و مزيدا من الطلب للتصدير و مزيدا من رفع مستوى الدخل في القطاع، هذا علاوة على استمرار نمو الطلب العالمي على

---

[24] ملف- **التجديد الفلاحي والريفي**- وزارة الفلاحة والتنمية الريفية .

[25] Abdelhamid Brahimi : **Stratégies de développement pour l'Algérie Défis et Enjeux**, Economica, Paris, p. 166

القطاعين كنتيجة طبيعية لنمو هما[26]. غير أن القطاع الزراعي قد واجه العديد من المشاكل و الصعوبات الموروثة

على فترة الاستعمار، لامجال لذكرها ضمن هذا البحث المحدد زمنيا. أما في المراحل اللاحقة فلعل جانبا هاما من مشكلة القطاع الزراعي في الجزائر و الدول النامية عموما، يتمثل بصفة عامة في وقوعه ضحية السياسات المتبعة منذ بداية مخططات التنمية باعتمادها الكامل (والخاطئ) على استراتيجية التصنيع كأساس للتنمية، بإتباع نهج استراتيجية التنمية غير المتوازنة التي تولي قطاع المحرقات وبعض فروع الصناعة الثقيلة أهمية قصوى وإهمال القطاعات الأخرى، خصوصا تلك المرتبطة .بالاستهلاك الجماهيري الواسع، كالقطاع الفلاحي و الصناعات الغذائية .[27]

و كما هو معروف فقد استلهمت هذه الاستراتيجية أسسها من أفكار "ديبيرنيس" ببناء قاعدة صناعية قوية، و من جهة أخرى الاعتماد في مجال الزراعة خصوصا على أفكار"آرثرلويس" التي تتلخص في ضرورة الإبقاء على الدخل الزراعي في مستوى أجر الكفاف، وأن يكون هذا الدخل دائما أقل من الدخل الحقيقي في القطاع الصناعي، بما يؤدي إلى تحويل عنصري العمل ورأس المال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي دون أن ينخفض الناتج المتوسط بالقطاع الزراعي. و لما كانت هذه الفكرة

ومثيلاتها تقوم على افتراض وجود فائض عرض لعنصر العمل عند أجر الكفاف، أي أن إنتاجية العامل في القطاع الزراعي سالبة أو مساوية للصفر، فإنه من المنتظر أن يتم هذا التحويل لعنصري العمل ورأس المال من القطاع الزراعي إلى القطاع الصناعي دون أن ينخفض الإنتاج الزراعي.

---

[26]محمد عمر حماد أبو دوح، **منظمة التجارة العالمية و اقتصاديات الدول النامية**، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003 ،ص 216

[27]مسيكة بوفامة، وفوزية غربي، **" الإصلاحات في قانون الاستثمار الجزائري وتأثير ذلك على مناخ. الاستثمار"**، مجلة علوم الاقتصاد و التسيير والتجارة، جامعة الجزائر، عدد ، 15 ، 2006، ص 25.

ويؤكد آرثرلويس في هذا السياق، على أن استمرار القطاع الزراعي في إمداد القطاع الصناعي بالعمل و رأس المال يتطلب بقاء الفارق بين الأجر المرتفع بالقطاع الصناعي و أجر الكفاف بالقطاع الزراعي. ويضيف بأن أية زيادة في الأسعار و القوة الشرائية للمزارعين و عمال الفلاحة لا ينبغي اعتبارها حافزا بقدرما تعد معوقا للتصنيع، وذلك لأن الارتفاع عن أجر الكفاف بالقطاع الزراعي سوف يتطلب رفع الأجر الحقيقي بالقطاع الصناعي، حرصا على استمرار فارق الدخل بين القطاعين لصالح الصناعة؛

و هو ما يعني انخفاض الفائض الرأسمالي و معدل تراكم رأس المال بالقطاع الصناعي.

و يبدو العمل (عن قصد أو دون قصد) و فقا لهذا الطرح على المستوى الرسمي، حيث أن السياسات المالية و السعرية المتعاقبة المنتهجة من طرف الدولة تسير في هذا الاتجاه.

الفرع الثاني : الرهانات القائمة على هذا القطاع

يمكن تحديد مكانة القطاع الزراعي في المخططات التنموية من خلال عدة مؤشرات اقتصادية، سياسية و اجتماعية من بين هذه المؤشرات جحم الاستثمارات المخصصة للقطاع الزراعي دوريا خلال المخططات التنموية أو خلال الميزانيات السنوية، غير أن الحكم من خلال هذه المبالغ المخصصة يبقى دون المدلول حقيقي إذ لم يتبع بمدى تنفيذ هذه المبالغ في تحقيق الإستثمارات المستهدفة من جهة ، وكذلك من خلال حجم المخصصات المالية لهذا القطاع مقارنة بمخصصات القطاعات الأخرى.

يهدف هذا المخطط إلى تحسين مستوى الأمن الغذائي، الذي يصب وإلى تمكين السكان من إقتناء المواد الغذائية حسب المعايير المتفق عليها دوليا و تحسين مستوى تغطية الإستهلاك بالإنتاج الوطني، و تنمية قدرات الإنتاج، المدخلات الفلاحية من بذور و شتائل و كذا الإستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، بهدف التنمية المستديمة، و ترقية المنتجات ذات المزايا النسبية المؤكدة.

و في هذا الإطار يتمحور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حول تحفيز ودعم

المستثمرين الفلاحيين من أجل:

- تنمية المنتجات الملائمة للمناطق الطبيعية بهدف تكثيف و إدماج الصناعات الغذائية حسب الفروع: الحبوب، الحليب، البطاطا، الأشجار المثمرة، اللحوم الحمراء و البيضاء...إلخ.

-تكييف أنظمة استغلال الأراضي، في المناطق الجافة، و الشبه الجافة و تلك المهددة بالجفاف (المخصصة حاليا للحبوب، أو متروكة بورا و هي مهددة بالتدهور) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة وزراعة الكروم و تربية المواشي و أنشطة أخرى ملائمة مع التركيز على إنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بقدرتها الإنتاجية العالية.[28]

بالإضافة إلى الأنشطة المشار إليها أعلاه، فإن المخطط الوطني للتنمية الفلاحية الذي ينفذ في الأراضي الصالحة للزراعة (مساحة تقدر بـ 8 مليون هكتار) يهدف إلى توسيع هذه المساحة عبر إستصلاح الأراضي الفلاحية عن طريق الإمتياز الأمر الذي يسمح في نفس الوقت بتثمين الموارد الطبيعية، و المحافظة عليها، و تطوير الإستثمار و التشغيل لصالح القطاع الفلاحي وتوسيع الواحات بالجنوب، و تقدر مساحة المرحلة الأولى الجاري إنجازها من هذا البرنامج بـ 600000 هكتار .

إن معايير تنفيذ هذه الأنشطة محدودة في ثلاثة مستويات جودة إقتصادية، إستدامة إيكولوجية و قبول إجتماعي بالإضافة إلى هذا هناك البرنامج الوطني للتشجير الذي يهدف إلى رفع نسبة التشجير من 11% إلى 14 % في شمال البلاد .[29]

يرتكز المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بالإضافة إلى الإدارة الفلاحية، و المعاهد التقنية، على مجموعة من المؤسسات الجديدة، و كذلك عن طريق نظام تعاوني متجدد. إن تنفيذ المشاريع (تكثيف تحويل الأنظمة الزراعية، إستصلاح عن طريق الإمتياز) يتم بدعم من طرف صناديق خاصة (الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و صندوق إستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز) و من جهة أخرى فإن عملية المحافظة على الأراضي التابعة لأملاك الدولة الخاصة سوف يتم تعزيزها عن طريق نظام قانون يملائم للمقاربة الإقتصادية

[28]المنشور الوزاري رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 وزارة الفلاحة.

المنشور الوزاري رقم 332 المؤرخ في 18 جويلية 2000 وزارة الفلاحة.[29]

للقطاع، مع العلم أن هذه الأراضي ستبقى ملكا للدولة طبقا لقرار السيد رئيس الجمهورية المعلن عنه خلال إجتماع الولاة في شهر ماي 2000 الذي يتماشى و هدف تثمين الموارد الطبيعية و المحافظة عليها.

إن وسائل التسيير الإقتصادي لهذه البرامج، مطابقة لمبادئ العقلنة و النجاعة، حيثأن أسعار تبادلات السلع و المدخلات الفلاحية يتحكم فيها السوق.

في هذا النظام المؤسساتي، فإن المهمة الفلاحية عبر الهياكل التمثيلية (المنظمات المهنية، الشركاء الإجتماعيين و الغرف الفلاحية) تبقى الشريك المفضل للدولة، في إعداد و تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

ملخص الفصل الثالث :

ان الجزائر كغيرها من الدول تواجه تحديات كبيرة في مجال الطاقة خاصة و انها تعتمد بشكل اساسي على هذا القطاع (المحروقات) في تمويل اقتصادها , و تسعى جاهدة للتكريس مبدئ المحافظة على البيئة و التنمية المستدامة للنهوض باقتصادها مستقبلا في اعتمادها لسياسة طاقوية تنطلق من ايجاد للعناصر البديلة الفعلية (الطاقات المتجددة , قطاع الفلاحة و السياحة) التي تحقق ذلك و هذا من اجل المحافظة على مواردها البترولية الناضبة و استغلالها و ادارتها بكفاءة عالية بغرض دعم مسيرة التنمية المستدامة , لذى لابد عليها الاعداد الجيد لمرحلة ما بعد النفط و ترشيد عملية الاستهلاك , من خلال تطوير و استدامة القطاعات المعول عليها السالفة ذكرها خاصة و انها تملك امكانات ضخمة تؤهلها لان تكون بلد نامي يستمد قوته الاقتصادية من مصادر التموين المتجددة من خلال الذخول في استراتيجية تنموية مستدامة تثمن من خلالها امكاناتها المتاحة و تعزز قدراتها وتنمي احتياطاتها في الداخل و الخارج .

المـلخـص:

يعتبر البترول مورد أساسي لذر العملة الصعبة حيث يمثل الركيزة الهامة لتمويل الميزانية إذ عائداته قلبا نابضا للنهوض بالنمو و تذبذب عائداته أو ندرته في المستقبل أصبح لزاما البحث عن بدائل أخرى يعتمد عليها كإرادات من جهة و من جهة أخرى الحفاظ و إطالة مصدر المورد التقليدي 'البترول' .

يبق التحدي الكبير ينتظر الجزائر في ظل هذه الظروف 'تراجع عائدات البترول ' و هو كيفية إيجاد بدائل أخرى أو موارد أخرى لتحقيق و تنفيذ البرامج التنموية و حسن ترشيدها وذلك بالاهتمام بالبدائل المعول عليها حاضرا و مستقبلا.

ووضع سياسة رشيدة و ناجعة في تفعيل المعادلة 'تراجع أسعار البترول و البدائل التنماوية المعول عليها.

وتأسيسا على هذا تهدف الدراسة إلى إبراز أهمية البدائل المقترحة و المعول عليها في التنمية الاقتصادية و تحديد التحديات التي تواجهها .

خلصت الدراسة إلى أن هذه الاستراتيجيات فعالة لإزالة الحواجز المتعلقة بالاعتماد على المورد التقليدي 'عائدات النفط' و البدائل المعول عليها التي من شانها أن تسرع عملية توجه الجزائر الى دمج البدائل التنموية للاقتصاد الوطني الجزائري.

الكلمات المفتاحية :

الاقتصاد الجزائري ,التنمية الاقتصادية ,عائدات البترول ,تراجع أسعار النفط ,المورد التقليدي ,البدائل التنموية المعول عليها

Résumé

Le pétrole est une ressource essentielle pour l'élimination des devises fortes , car il s'agit d'un pilier important du financement d'un budget comme ses revenus constituent un cœur fort pour l'avancement de la croissance et la fluctuation de ses revenus et la possibilité de pénurie dans le futur est devenue une recherche nécessaire comme il est nécessaire de rechercher d'autres alternatives sur lesquelles s'appuyer d'une part et d'autre part le maintien et la prolongation dans la source du fournisseur traditionnel (pétrole)

le grand défi attend l'Algérie dans ces conditions (le déclin des revenus pétroliers) et comment trouver des alternatives ou d'autres ressources

La réalisation et la mise en œuvre de programmes de développement , la rationalisation de l'intérêt pour les alternatives dépendent du présent et de l'avenir et l'élaboration d'une politique rationnelle et efficace pour activer l'équation (baisse des prix du pétrole et alternatives fiables) sur cette base ,l'étude vise à mettre en évidence l'importance de solutions de remplacement fiables pour le développement économique et à identifier les défis auxquels elles sont confrontées .L'étude a conclu que ces stratégies sont efficaces pour éliminer les obstacles à la dépendance à l'égard des ressources classiques (recettes pétrolières) et des solutions de rechange fiables pouvant accélérer un processus qui guide l'Algérie pour intégrer des alternatives de développement à l'économie nationale .

الإهداء

إلى المرفأ الهادئ الذي يحضنني كلما تقاذفتني السفن و الأشرعة الغائب الحاضر البعيد

القريب إلى أبي

إلى التي رهنت شبابها و حياتها هذا لطوالع الأقدار حلوها و مرها حتى تراني رجل صالح إلى التي ألفها أمل حياتي و ميمها متنفس همومي و يائها ينبوع حناني

"أمي "

الى زوجتي و اولادي

إلى من جمعني بهم روح سمت تحت مقاعد الرحمان إخوتي العزاء و أخواتي العزيزات إلى كل الأصدقاء و الأحباب

إلى جميع هؤلاء أهدي عملي هذا المتواضع.

ابراهيم حفافصة

الإهداء

الى التي أفاضت علي بدعائها ة بركاتها ,إلى من جعلت الجنة تحت أقدامها , و التي لن أستطيع آن أوفي حقها مهما قدمت لها – أمي الغالية حفظها الله و أطال عمرها - .

الى أبي شفاه الله و عافاه و أطال الله عمره الذي لم يبخل علي في سبيل إتمام مشواري الدراسي .

الى إخوتي و أخواتي الأعزاء.

الى شريكة دربي – زوجتي – التي ساندتي و رافقتني خلال انجاز هذا العمل .

كما لا أنسى جميع الأصدقاء و الأحباب من قريب أو بعيد ,اهدي لهم عملي عذا المتواضع .

سايح حكيم

شكر و عرفان

أول كلمة نبدأ بها الحمد والشكر لله عز وجل، الذي أنار دربنا ويسر لنا السبيل لإنجاز هذا العمل، فله الحمد حمدا كثيرا، وله الشكر.

ثم الشكر لوالدينا الذين اعتنوا و سهروا على تعليمنا.

نتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة "سنوسي سعيدة" التي لم تبخل بنصائحها و توجيهاتها القيمة لإتمام هذا العمل.

كما نتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من شجعنا وأعاننا على مواصلة الدراسات العليا، كما أشكر كل الأساتذة الذين ساهموا في تكويننا في مرحلة الجامعة وجميع المراحل التعليمية.

كما نتقدم بالشكر والامتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين وافقوا على مناقشة و إثراء هذا العمل.

وفي الأخير الشكر موصولا لكل من قدم لنا يد العون لإنجاز هذا العمل و لو بكلمة طيب.

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل رقم : (2-1)	تطور حجم انتاج البيترول في الجزائر من 1970-2010	44
الشكل رقم : (2-2)	التوزيع النسبي لحتياطي البترول الخام الجغرافي في الجزائر	45
الشكل رقم : (2-3)	تطور اسعار البترول الاسمية و الحقيقية خلال الفترة 1970-1983	55

قـــائـــمـــة الجداول

الرقم	عنوان الجداول	الصفحة
الجداول رقم : (1-1)	تطور الانفاق العام في مجال الاستثمار خلال الفترة 1963-1969	13
الجداول رقم : (1-2)	الانفاق حسب مختلف القطاعات خلال الفترة 1970-1973	14
الجداول رقم : (1-3)	الانفاق العام حسب مختلف القطاعات خلال الفترة 1974-1977	15
الجداول رقم : (1-4)	توزيع البرنامج التكميلي لدعم النمو حسب كل باب بمليار دج	21
الجداول رقم : (2-1)	الاكتشافات المحققة في الفترة 2000-2010	44
الجداول رقم : (2-2)	تطور هيكل الصادرات الجزائرية خلال فترة 2001-2012	46
الجداول رقم : (2-3)	تطور معدلات التضخم خلال الفترة 2001-2013	51
الجداول رقم : (3-1)	بيانات الطاقة الشمسية الشاملة	71

قـــائـــمـــة الملاحق

الرقم	الملحق	الصفحة
1	مؤشرات التنمية المستدامة التي طورتها هيئة الأمم المتحدة	23
2	وحدات القياس المختلفة	23

قائمة المختصرات

الاختصار	المعنى العربي	المعنى الانجليزي

CNI	المجلس الوطني للاستثمار	**conseille nationale d'investissement**
ANDI	الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار	**agence nationale pour/ développer l'investissement**
البدائل المعول عليها	سياحة ,فلاحة و طاقة شمسية	
طاقة ناضبة	**طاقة غير قابلة لتجديد**	
PNB	الناتج الوطني الخام	**produit national brute**
FMI	صندوق النقد الدولي	FONDS MONETAIRE INTERNATIONAL
IEA	الوكالة العالمية للطاقة	AGANCE INTERNATIONAL D'ENERGIE
NREA	الطاقات الجديدة و المتجددة	NEW AND RENOVLABLE ENERGIE

فهرس المحتويات

المحتويـــات	الصفحـة
الملخـــص	.I
Rèsumer	.II
الإهـــداء	.III
شـكر وعرفـان	.V
قائمـــة الأشكال	.VI
قائمـــة الجداول	.VII
قائمـــة الملاحق	.VIII
قائمـــة المختصرات	.IX
فهرس المحتويات	X
المقدمـــة	1
الفصل الأول: نظرة عامة حول الإقتصاد الجزائري	10
المبحث الأول: الإقتصاد الجزائري في ضل التوجه الإشتراكي	12
المطلب الأول: برامج التنمية الإقتصادية	12
الفرع الأول: المخطط التنموي من1967-1977	12
الفرع الثاني: المخطط التكميلي للتنمية من1978 -1979	16
المطلب الثـاني: برامج التنمية الإقتصادية في ظل تغير سياسة التنمية	16
الفرع الأول: المخطط الخماسي الأول 1980-1984	16
الفرع الثاني: المخطط الخماسي الثاني 1985-1989	17
المبحث الثـاني: الإقتصاد الجزائري في ظل التوجه الرأسمالي	22
المطلب الأول: التحولات الإقتصادية في الإقتصاد الجزائري	23
الفرع الأول: مفهوم الإصلاحات الإقتصادية وأنواعها	23
الفرع الثاني: أهم الإصلاحات في الجزائر	25
المطلب الثاني:إستراتيجيـات الشراكـة	30
الفرع الأول: مفهوم وأشكال الشراكة	31
الفرع الثاني : أسباب اللجوء الى الشراكة	33

ملخص الفصل الاول	35
الفصل الثــاني: دور البترول في الإقتصاد الجزائري	37
المبحث الأول: مكانة قطاع المحروقات في الإقتصاد الجزائري	39
المطلب الأول: نبذة تاريخية على النفط في الجزائر	39
الفرع الأول: ماهية النفط وانواعه	41
الفرع الثاني: إستخداماتــه	42
المطلب الثاني: البترول في الجزائر	43
الفرع الأول: إمكانيات الجزائر البتروليــة	37
الفرع الثاني: البعد الإستراتيجي للبترول في الجزائر	47
المبحث الثــاني: الأزمات البترولية والتغير في الأسعار	53
المطلب الأول: الأزمات البتروليــة الأولى والثانية	53
الفرع الأول: أزمة 1973- 1974/ 1979- 1980	54
الفرع الثاني: أزمة 1986-1988 /2008- 2016	55
المطلب الثاني: تغير أسعار البترول آثارها على الإقتصاد الجزائري	56
الفرع الأول: أثر إنخفاض في الأسعار على الإقتصاد الجزائري	57
الفرع الثاني: الجهــود المبذولة لتحسين الأسعار	59
ملخص الفصل الثــاني	64
الفصل الثالث: البدائل المعول عليها لتنمية الإقتصاد الجزائري	66
المبحث الأول: مجال الطــاقة المتجددة	68
المطلب الأول: الطــاقة الشمسية	68
الفرع الأول: مفهومها وإستخداماتها	69
الفرع الثاني: الجهود المبذولة للنهوض بهذا القطاع	72
المطلب الثاني: الطاقــة النووية	73
الفرع الأول: مفهومها وإستخداماتها	73
الفرع الثاني: الجهود المبذولة للنهوض بهذا القطاع	79
المبحث الثــاني: المجال السياسي والزراعي	84
المطلب الأول: المجال السياحي	85

الفرع الأول: مفهوم السيــاحة وأنواعها	86
الفرع الثاني: الجهود المبذولة للنهوض بهذا القطاع	92
المطلب الثاني: المجــال الزراعـي	94
الفرع الأول: دور القطاع الزراعي في الإقتصاد الجزائري	94
الفرع الثاني: الرهانات القائمة على هذا القطاع	96
ملخص الفصل الثالث	99
الخاتمــة	100
قائمة المراجع	107
الملاحـق	115

المراجـــــع

اولا الكتب

1- باللغة العربية

أ- جمال الدين لعويسات 1986.. التنمية الصناعية في الجزائر من 1986 - 1978, ديوان المطبوعات الجزائرية , الجزائر

ب - العساوي براهيم : التنمية في عالم متغير ,دراسة مفهوم التنمية و مؤشراته ,الطبعة الثالثة دار النشر القاهرة مصر

ج - باتر محمد علي :]مخاطر العولمة على التنمية المستدامة ,الاهلة لنشر و التوزع 2003,

د - فتحي احمد الخولي ، اقتصاديات النفط ، الطبعة الثانية ، دار حافظ للنشر و التوزيع ، جدة السعودية ، 1992

ه - عبد العزيز وطبان ، الاقتصاد الجزائري ماضيه و حاضره 1830-1985 ، ديوان المطبوعات الجزائرية ، الجزائر العاصمة ، 1992

و - انسة بن رمضان ، دراسة اشكالية استغلال الموارد الطبيعية الناضبة و اثرها على النمو الاقتصادي ، دار الهومة للطباعة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2004

ثانيا : المجلات و الدوريات العلمية

أ- كربالي بغدادي ، نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة محمد خيدر بسكرة ، العدد الثامن ، جانفي 2005

ثالثا :الاطرواحات والمذكر ات الاكادمية

1 بالغة العربية

أ- عمر الششريف :استخدام الطاقة المتجددة و دورها التنمية المستدامة المحلية, اطروحة دكوتراه منشورة ,جامعة باتنة الجزائر 2003

ب-ياسميننة زرنوخ الشالية التنمية المستداة و وقعها في الجزائر_رسالة ماجستار جامعة الجزائر 2006

ت-رابح دغة ، محمد نجيب صحراوي ، قطاع المحروقات الجزائري و اثاره على التنمية الاقتصادية ، دراسة حالة المؤسسة الوطنية لخدمات الابار " ENSP" مذكرة ماستر ، جامعة ورقلة ، 2013

ث-عيسى مقيلد ، قطاع المحروقات الجزائرية في ضل التحولات الاقتصادية ، مذكرة ماجستير ، جامعة باتنة ، الجزائر 2008

ج- د . علة مراد ، واقع و افاق الطاقة المتجددة ، رسالة دكتورا ، جامعة زيان عاشور بالجلفة للعلوم التجارية و التسيير ، الجلفة ، الجزائر ، 2006

ح- بن عزوز محمد ، الشراكة الاجنبية في الجزائر ، واقعها و افاقها ، مذكرة ماجستار ،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2001

خ- صالح صالحي ، محاولات التحول نحو اقتصاد السوق و تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي : نتائجه و اثاره ، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة سطيف الجزائر ، 2018

د- جميلة معلم ، تجارب التنمية في الدول المغاربية و الاستراتيجيات البديلة ، دراسة مقارنة بين الجزائر و المغرب ، اطروحة شهادة الدكتورا غير منشورة ، جامعة الحاج لخضر باتنة ، الجزائر ،2017

رابعا : المؤتمرات و الملتقيات العلمية :

أ- ابراهيم زرزور ، المسالة البيئية و التنمية المستدامة ، الملتقى الوطني حول اقتصاد البيئة و التنمية المستدامة ، معهد علوم التسيير ، المركز الجامعي بالمدية ، الجزائر ، 2008/04/23

ب- المؤتمر الوطني العربي ، التقنيات الحديثة للطاقة من اجل ازدهار البيئة ، العدد 67-78 سبتمبر 2005

ت- راتول احمد ، صناعات الطاقة المتجددة بالمانيا و توجه الجزائر لمشاريع الطاقة المتجددة كمرحلة لتامين امدادات الطاقة الاحفورية و حماية البيئة ،

حالة مشروع ديزر تاك ، مطبوعات الملتقى العلمي الدولي حول سلوك المؤسسات القتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة و العدالة الاجتمتعية ، ورقلة ، 2012

ث-شرفاوي الحاج عبو الاداء الاجتماعي و الصلاحات الاقتصادية ، الملتقى الوطني حول الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر و الممارسة التسويقية ، المركز الجامعي بشار ، الجزائر ، 2004/04/20.21

ج- علي كساب ، دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في التنمية و التاهيل ، ملتقى كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، المعهد الاسلامي للبحوث و التدريب ، 25-2003/05/26

رابعا :المؤتمات و الملتقيات العلمية

1 باللغة العربية

ا – الجمعية العامة للامم المتحدة :ةالاجراءات الملموسة التي يجرى اتخاضها لتشجيع الطاقة المتجددة ,تنفيز البرنامج العالمية لطاقة الشمسي 96..2005 .الدورة 56

ب - القانون رقم 99-09 المئرخ في 28-7-1999. والمرسوم 116-2000 الصادر28-5-2008

خامسا مواقع الانترنات الرسمية

1- باللغة العربية

- الخبير الاقتصادي اسماعيل لالماس على بالموقع HTTP:/www.elbilad.net/flash/detail§id=60027 بتاريخ 2019/04/23 على الساعة 18:45
- البنك العالمي على الموقع http://WWW.Albankaldawli.org بتاريخ 2019/04/23 على الساعة 19:00

- الخبر أولاين، على الرابط: www.al.khabar.com /press/article/95391/-sthash.uzxraozr.dpur
- بتاريخ 2019/04/23 على الساعة 19:30

2- بالغة الاجنبية

- www.aopec. com

بتاريخ 2019/04/25 على الساعة 20:35

- p://www.prmierministre.gov.dz/arabe/media/pdf/texterefe rence/texteessentiels/progcroibilan/progcr ois

بتاريخ 2019/04/25 على الساعة 23:30

الخاتمـــــة العامـــــة

الخـــــــاتمـــــــــــــــــــــة

في ظل التطورات الإقتصادية والمالية الإقليمية والدولية وعلى رأسها الصدمة البترولية الراهنة، و نحو السعي لتحقيق معدلات نمو إقتصادية مقبولة وتنمية شاملة ومستدامة، خاصة من طرف الدول النامية التي ما فتئت تعمل جاهدة نحو الرقي بمجتمعاتها والخروج بها من بوتقة التخلف والتبعية، ولأن معظم اقتصاديات الدول النامية هي في الأصل ريعية، ومنها الجزائر على وجه الخصوص، التي يتميز إقتصادها بتبعية وإرتباط كبيرين لقطاع كان ولازال هو المسيطر، فكان من بين أسباب عدم مواكبة التطور الحاصل في دواليب الإقتصاد العالمي إرتباط إقتصاد الجزائر بقطاع المحروقات الذي يتميز بتذبذبه في الاجال القصيرة والمتوسطة مما أثر تأثيرا كبيرا على مستويات التنمية والنمو.

فقد سعت الجزائر كل السعي بمحاولات جادة وحثيثة منذ الإستقلال للتحرر من تبعية إقتصادها لهذا القطاع، وهذا من خلال العديد من البرامج والمشاريع، لكن كل تلك المحاولات لم تكن لتنهض بإقتصاد الجزائر في ظل تقاطع وتداخل العديد من الاسباب إلا ان الكثير من الرؤى والإقتراحات من طرف الخبراء والإقتصاديين كانت تصب في خانة إستثمار وإ ستغلال الطاقات البديلة والقطاعات الناشئة، وذلك لما تتوفر عليه الجزائر من مؤهلات ومقومات عدة وواعدة، لتكون بديلا استراتيجيا للبترول في ظل إمكانية نضوب الإحتياطات النفطية، أو ظهور طاقات بديلة تغني عن إستغلال هذه الطاقة مستقبلا وهي إمكانية واردة حسب العديد من الدراسات.

وتعتبر مشكلة تمويل هذه القطاعات الناشئة واحدة من بين أبرز المشاكل التي تواجه الإقتصاد الجزائري,سواءا الداخلية منها او الخارجية,لذا فقد عملت العديد من الدول غرار الجزائر على تنويع مصادر تمويلاتها من خلال إستحداث اليات تمويلية جديدة ومستدامة بديلة عن مصادر التمويل الخارجية، على شاكلة صناديق الثروة السيادية,حيث قامت هذه الدول بإنشاء صناديق خاصة بغية إستغلال الفوائض المالية المختلفة وخاصة في الدول التي تحضى بميزة نسبية في مجال النفط,هذا في فترات إرتفاع الأسعار، عن طريق إدخارها أو إستثمارها أو إستخدامها في تمويل مختلف سياساتها وبرامجها التنموية.

فقد حذت الجزائر حذو العديد من الدول السباقة والرائدة في إنشاء صناديق الثروة السيادية، وذلك عن طريق إنشائها "ص.ض.إ" الذّ ي كان فعالا وحقق جل الأهداف التي أنشأ من أجلهاولكن مع ضيق الإقتصاد الجزائري وعدم إستيعابه لكل هذه الأموال، كان لزاما على السلطات الجزائرية أن تجد آلية إستراتيجية للإرتقاء بهذا الصندوق إلى مصاف الصناديق الفعالة والمدرة للعملة الصعبة هذا أمام إمكانية تدهور أصوله نتيجة إنهيار العملة المحلية، وتوفير مصدر تمويل مستدام لمختلف السياسات والبرامج التنموية .

أولا: اختبار الفرضيات

انطلاقا من الاشكالية الرئيسة لهذه الدراسة، وكمحاولة للاجابة عنها تم وضع مجموعة من الفرضيات التّي سلف ذكرها في المقدمة العامة من خلال الفصول الثلاثة تم اختبار هذه الفرضيات حيث:

- ✓ الفرضية الأولى: الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي قائم على قطاع المحروقات؛ حيث تبين من الفصل الاول و بحكم العديد من الدلائل والقرائن والتي دلت على أن إعتماد الجزائر الكلي على الثروة البترولية أدى إلى الإهمال التدريجي للقطاعات الحيوية والإستراتيجية للدولة والذي يحد من التنوع الإقتصادي، حيث تظهر ريعية إقتصاد الجزائر في هيكل الصادرات، حيث أنه يرتكز على سلعة واحدة تتمثل في صادرات قطاع المحروقات الذّي بقي مهيمنا بأكثر من 95% في أحسن الأحوال من الصادرات الإجمالية، في حين أن الصادرات خارج قطاع المحروقات ما زالت دون المستوى المطلوب.
- ✓ الفرضية الثانية: نجحت الجزائر في تحقيق الاستغلال الامثل للإمكانات المتاحة خارج قطاع المحروقات وذلك بحكم أن الإقتصاد الجزائري منذ الإستقلال ورغم ما تقدمت به الحكومات المتعاقبة بإختلاف رؤاها الإقتصادية وما ترتب عنه من برامج تنموية، وذلك للخروج من بوتقة التبعية الإقتصادية برغم توفر الجزائر على كل المؤهلات، الا أنها لم تنجح في تحقيق الاستغلال الامثل لمواردها المتاحة خارج قطاع المحروقات الى حد هذد اللحظة؛
- ✓ الفرضية الثالثة: القطاع الزراعي والسياحي والصناعي من أهم بدائل الثروة النفطية بالنسبة للجزائر؛ حيث تبين من الفصل الثاني أنه و بحكم إمتلاك الجزائر موارد ومقومات كبيرة سواء كانت بشرية أم طبيعية خاصة في القطاعات السالفة الذكر، فكانت الكثير من الرؤى

والإقتراحات الصادرة عن الخبراء والإقتصاديين موجهة لإستثمار واٍ ستغلال هذه المؤهلات ، أحسن إستغلال بهدف الخروج من بوتقة التبعية الإقتصادية ، في ظل إمكانية نضوب الثروة النفطية، أو ظهور طاقات بديلة قد تغني عن إستغلال هذا المورد (النفط) مستقبلا، وهي إمكانية واردة حسب العديد من الدراسات الإستشرافية. وعليه يمكن أن يكون كل من القطاع الزراعي، الصناعي والسياحي من بين أهم بدائل النفط في هذا الاقتصاد .

✓ الفرضية الرابعة: يمكن الإعتماد على صندوق ضبط الإيرادات كقاعدة لبناء صندوق سيادي جزائري يكون ألية فعالة وناجعة ومستدامة لتمويل القطاعات الواعدة في الجزائر وهذا ما جاء بالتفصيل وتبين في الفصل الثالث ،لأنه و بالنظر إلى التجارب السابقة على غرار تجربة صناديق الثروة السيادية (صندوق التقاعد النرويجي، صندوق دبي، وكذلك صناديق الكويت والإمارات) التي كانت رائدة وسباقة وناجحة في هذا المجال إلا أن "ص.ض.ا" لم يرقى إلى صندوق للثروة السيادية بأتم معنى الكلمة، خاصة في مجال عمله وكذلك سبل إستثمار أصوله، رغم تصنيفه من طرف "ص.ن.د" كصندوق ثروة سيادي ،لكن يمكننا الإعتماد عليه كأرضية ممهدة و كقاعدة لبناء صندوق سيادي جزائري يكون ألية فعالة وناجعة ومستدامة لتمويل القطاعات الواعدة في الجزائر.

لذا كان حريا بأصحاب القرار الرقي ب"ص.ض.إ" إلى أن يكون آلية إستثمارية فعالة مستدامة ومدرة للعملة الصعبة وذلك عن طريق تعديله الهيكلي ومحاولة إستثمار أصوله وهذا ليكون الية ناجعة وفعالة وما نجاح هذه الصناديق في دول قريبة الخصائص والمقومات المالية والاقتصادية لدليل على ذلك إذا أديرت وفق الأطر والقوانين اللازمة والمسيرة لمجال عمل هذه الأخيرة.

ثانيا: نتائج الدراسة

بعد إستعراض مختلف جوانب الموضوع تم التوصل إلى النتائج التالية:

- على الرغم من المساعي الحثيثة والإصلاحات التي قامت بها الدولة من أجل بناء إقتصاد وطني واعد وذلك عن طريق تنويع الصادرات ومصادر التدفقات المالية، وفشل كل المحاولات لإخراج إقتصاد الجزائرمن حالته الريعية إلا أن جل المحاولات قد باءت بالفشل؛

- يعتبر تنوع النشاط الإقتصادي في صادراته وإرتكازه على سلعة واحدة,تتمثل في صادرات قطاع المحروقات الذي بقي مهيمنا بأكثر من 95 بالمئة من الصادرات الإجمالية، الأمر الذي يجعله معرض للصدمات المالية على شاكلة أزمة 1986؛ والأزمة الراهنة2016 .

- بالنظر إلى هيمنة قطاع المحروقات على الإقتصاد الجزائري والإعتماد المطلق عليه كمصدر وحيد، جعل نصيبه من الناتج الخام كبيرا على حساب تراجع القطاعات الأخرى؛

- يعتبر اللجوء إلى إستثمار الفرص والتحديات في القطاعات الناشئة كالزراعة والسياحة والصناعة,الحل الإستراتيجي المتاح وذلك للخروج من بوتقة تبعية الإقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات؛

- تعتبر مشكلة التمويل من أكبر المشاكل التي تعترض تأهيل القطاعات الحيوية وذلك بإلزامية إنشاء ألية تمويلية فعالة, ناجعة ومستدامة؛

- يعتبر "ص.ض.ا" من أنجع السبل التي حققت اهدافها، لكنه لم يصل إلى مستوى يجعله في مصاف صناديق الثروة السيادية، خاصة بنماذج صناديق الدول السباقة والرائدة في هذا المجال، وذلك لضيق مجال عمله وعدم إستغلال أصوله في شكل إستثمارات مدرة للعملة الصعبة؛

- إن تعديل هيكل ومجال عمل الصندوق وطرق إستثمار أصوله المالية من بين أولى الاولويات والملزمة التطبيق، وذلك قصد وضع إستراتجية مستدامة ومحاولة تغيير النظرة الضيقة للحكومة إتجاه "ص.ض.ا",لتكون اشمل وأعم من اجل الوصول إلى ألية تمويلية فعالة ومعوضة للتمويلات الأجنبية.

ثالثا: الاقتراحات

بالرغم من المحاولات الحثيثة والجادة فيما يخص الإصلاحات الإقتصادية في الجزائرمنذ الاستقلال,وعلى مستوى الحكومات المتعاقبة بإختلاف رؤاها الإقتصادية و إديولوجيات فلسفتها المالية، وذلك عبر برامج تنموية كان مصيرها الفشل، لأن الإقتصاد الجزائري بقي إقتصاد تحكمه الإيرادات النفطية،هذا في ظل توافر بدائل إستراتيجية عديدة وفقا للمؤهلات والموارد التي تتمتع بها الجزائر، إلا ان ضعف التمويل كان العائق الاكبر للنهوض بهذه

القطاعات رغم لإنشاء ما يعرف ب "ص.ض.ا"الذي لم يكن ليوفر ما يلزم من السيولة في ظل محدودية مجال عمله وخاصة الإستثمارية منها ومن هذا المنطلق نقترح نحن اصحاب البحث التوصيات الآتية:

1- العمل على إنشاء اكثر من آلية تمويلية واحدة خاصة إذا ما إرتفعت أسعار البترول إلى سابق عهدها؛

2- التركيز على القطاعات التي تمتلك الجزائر فيها مؤهلات ومقومات تأهلها لكي تستغلها أحسن الإستغلال؛

3- إصدار نشريات دورية ومتجددة من طرف الجهات الرسمية عن الو ضعية الإقتصادية والمالية للبلاد لكي تتسم كل المحاولات بالشفافية والمصداقية؛

رابعا: آفاق الدراسة:

رغم اجتهادنا في محاولة تغطية معظم جوانب الموضوع، إلا أن تشعب واتساع عناصر البحث أظهرت لنا العديد من الجوانب المهمة ذات الصلة بالموضوع، والجديرة بمواصلة البحث فيها، خاصة وأن هذا المجال لازال خصبا للبحث وواعد لاستقطاب اهتمام الدراسات العلمية والعملية، ونذكر هنا على سبيل المثال لا لحصر الدراسات .

ولقد تناولت هذه الدراسة موضوع: فرص وتحديات إقلاع الإقتصاد الجزائري في ظل تراجع أسعار النفط "الازمات البترولية وخاصة الراهنة منها- سنة 2016- " وبعد الوصول إلى نتائج الدراسة تبين ان هناك جوانب مازالت تحتاج إلى بحث ودراسة أعمق,وهذا راجع إما إلى النقص أو القصور في تناول موضوع بهذا الطرح والحداثة، وبالتالي فقد يحتاج إلى دراسات وبحوث أخرى لتغطية جوانب القصور فيه ولإثراءه أكثر يمكن ذكر بعض منها:

- فشل المخططات التنموية والإصلاحات التي جاءت بعدها في النهوض بالإقتصاد الجزائري، التي غلب عليها الإرتجالية في غالبها بالرغم من ما أنفق عليها من مليارات الدينارات.

- الدور الهام الذي لعبه النفط للنهوض بالإقتصاد الجزائري بإعتباره المورد الوحيد لذر العملة، ولتمويل مختلف مجالات الإقتصاد كالصناعة خاصة وباقي المجالات الأخرى ما لم يكون مرهون بالأزمات النفطية " سنة 1986، سعر البرميل =6$ " .

- إلزامية البحث عن مصادر تمويل أخرى مستدامة على غرار البترول مثل المجال الفلاحي والصناعي والسياحي للنهوض بالإقتصاد الجزائري من جهة وبإعتبارهم مؤهلات ذات وفرة، كالمناخ وشساعة المساحة وكذلك الطاقة البشرية ولا ننسى مساهماهتهم للقضاء على التبعية الخارجية.

- متطلبات مواءمة صندوق ضبط الإيرادات الجزائري مع تحديات مرحلة ما بعد المحروقات.